جامعـــــة المسيلـــة
كلية الحقوق
قســـم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الديمقراطية و الإنقسامات الإجتماعية

مذكرة تكميلية لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : إدارة وحكامة محلية

إعداد الطالبة:
- بن قطاف جميلة

إشراف الدكتور:
- ملاح السعيد

لجنة المناقشة

1. **د/ توازي خالد..... رئيسا**
2. **د/ ملاح السعيد ..... مشرفا**
3. **د/هوادف عبد الله.....مناقشا**

السنة الجامعية

1434 – 1435 هـــ / 2013 – 2014

التشكر

الشكر الله

نحمده حمدا كثيرا مباركا على أن وفقنا لإنجاز هذا العمل

يشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير إلى من قدم يدّ المساعدة وساهم معنا في تذليل ما واجهنا من الصعوبات

الأستاذ المشرف السعيد ملاح على صبره علينا والذي لم يبخل بتوجيهاته وإرشاداته القيمة

والشكر كذلك إلى اللجنة العلمية لتي تشرفنا بمناقشة هذا العمل المتواضع

بالإضافة إلى أخي بن قطاف محمد الذي لم يبخل علينا بالنصائح وإرشاداته ومساعدته القيمة

ونسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتهم

الإهداء

إلى الوالدين حفظهما الله و رعاهما

إلى من زرع في نفسي العزة والكرامة .....شهدائنا الأبرار

إلى من تحمل صعوبة الإحتلال ومعانات الحصار

وخذلان الأهل والجار وكرامة المقاومة وعزة الإنتصار

غزة..... ستبقي دوما أبيه

إلى كل من يناضل من أجل إعلان كلمة الحق والحرية

ورفع راية لا إله إلا الله

إلى كل الإخوة والأخوات....مسعودة شكرا لكي

وكل الزملاء الأصدقاء و إلى من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد

أهدي هذا العمل المتواضع

مـــقدمـــة

تعبر الديمقراطية من المواضيع التي حضيت بقدر كبير من الإهتمام مقارنة بالمفاهيم والمواضيع المتعلقة بالجوانب الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية الأخرى فكانت الشغل الشاغل للفكر السياسي الإنساني منذ القدم وحتى العصر الحديث.

ولذلك فإن محاولة دراستنا لموضوع الديمقراطية والإنقسامات الإجتماعية تجعلنا نستنبط مدى ضرورة وجود الديمقراطية في المجتمعات المتعددة حيث أن هناك الكثير من المفكرين السياسيين اللذين يؤكدون على أن الديمقراطية هي الوسيلة الأنجع لتجاوز الإنقسامات الموجودة داخل المجتمعات المختلفة.

وتأسيسا على ما تقدم فالحاجة ملحة لدراسة الآليات التي تقدمها لنا الديمقراطية مع إعطاء أنموذج واقعي عن إحدى هذه الآليات بإعتبارها كما يرى البعض الأقدر على تفهم جميع الإختلافات الموجودة داخل المجتمع و ضمان مشاركة متساوية لجميع الفئات والأفراد وإعطاء الحق لهم في تبني أي رأي والتعبير عنه بكل حرية من غير مصادرة لهذا الرأي أو ذاك كما أنها تعطي الفرصة لكل مكوناته المختلفة للمشاركة الجادة والفاعلة في بناء الدولة والمجتمع.

هذا ما يفسره في عصرنا الحالي أن أغلبية الدول تتسم باللاتجانسية حيث أصبحنا نرى اليوم أن معظم الدول متشكلة من مجموعة من السكان المختلفي الأجناس والأعراق أو لأديان ...الخ التي تؤدي في حالة عدم ضبطها إلى وجود صراعات فيما بينها قد تؤدي في أسوأ الأحوال إلى خطر زوال الدولة.

وعلى هذا الأساس نكون أمام حتمية وضرورة البحث عن آليات الديمقراطية التي تؤدي بنا إلى تفادي النزاعات المحتملة بين الفئات المختلفة للمجتمعات التعددية، والمراد دراستها في بحثنا هذا.

مبررات إختيار الموضوع

إن القيام بأية دراسة أو البحث في مجال ما تحكمه مجموعة من المبررات والدوافع التي تجعلنا نتناول موضوع معين دون غيره والحقيقة إن قيامنا بهذا البحث دفعته مبررات ذاتية وأخرى موضوعية هي:

1_المبررات الذاتية

تمثلت في الأساس في رغبتنا في تناول موضوع الديمقراطية وربطه بالإنقسامات الإجتماعية نظرا لأنه يدخل ضمنا إهتماماتنا الخاصة إضافة إلى رغبتنا في فهم مدى تأثير الديمقراطية في المجتمعات التعدد الإثني ومدى استطاعتها على تحقيق الإستقرار الإجتماعي فيها.

2_المبررات الموضوعية

كون الموضوع يدخل ضمن الدراسات التي ثار حولها ولازال الكثير من التساؤلات والإشكالات التي تتطلب ضرورة الإجابة عليها خاصة في ظل تنامي ظاهرة المجتمعات المقسمة والتي أصبحت السمة البارزة في الدول عصرنا الحالي التي صاحبها تنامي خطاب الهوية ثقافية والقومية – الإثنية.

بالإضافة إلى كون هذه الدراسة تعالج موضوعا حيويا يتمثل في تحديد العلاقة بين الديمقراطية والإنقسامات الإجتماعية وكيف يمكن للديمقراطية أن تساهم في حل المشكلات الناجمة عنها.

إلى جانب حداثة الدراسات التي تنبهت بأهمية هذا الموضوع خاصة في دول العالم الثالث.

أدبيات الدراسة

الكتب والدراسات النظرية التي عالجت الموضوع أو تطرقت لأحد جوانبه متعددة ومتوفرة لذا ينبغي أن نشير لأهم الكتب التي استندت عليها دراستنا حيث تصنف هذه الكتب كمصادر ومراجع أولية يجب على كل باحث الإنطلاق منها خاصة إذا تعلق الأمر بالديمقراطية من هذه الكتب نذكر:

عن الديمقراطية لـــــ"روبرت دال"[1] الذي يعتبر من أبرز منظري علماء السياسة في العصر الحديث، حيث اعتبر في كتابه هذا أن الديمقراطية هي أفضل طريقة لحكم الدولة لأن الديمقراطية تقدم النتائج المرغوب فيها مثل تجنب الإستبداد وضمان الحقوق السياسية والحقوق العامة وتحقيق الذات والمساواة السياسية ....الخ بالإضافة إلى ذلك تقدم الديمقراطية الحديثة إلتماس السلام بغية تحقيق الرخاء.

بالإضافة إلى كتاب **ما الديمقراطية؟** لـــــ"آلان تورين"[2] الذي حاول فيه دراسة الديمقراطية من خلال الإجابة على السؤال التالي:**كيف تتحقق الديمقراطية على أرض الواقع؟** أي على جماعة لها تاريخها وتقاليدها وقيمها ونظم حكمها. لذلك حاول التركيز على الثقافة الديمقراطية بمعنى ضرورة تكوين المواطن الديمقراطي.

كما حاولنا الإستفادة من الكتب التي تناولت الإنقسامات الإجتماعية المختلفة بالشرح والتحليل كـــكتاب **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد** لمؤلفه "أرنت لبيهارت"[3] الذي يعتبر من أهم الكتب الذي تناولت الإنقسامات الإجتماعية الموجودة في العالم، وذلك من خلال القيام بدراسة معمقة مست الدول المتقدمة والدول المتخلفة معاً بطريقة موضوعية وتحليل دقيق وتقديم الديمقراطية التوافقية كحل مثيل لتجنب النزاعات المحتملة جراء التنوع الطبيعي الموجود في المجتمعات وذلك بوضع أركان الديمقراطية التوافقية وتبيان أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها مستدلا بذلك بالنماذج الناجحة المطبقة في المجتمعات الغربية.

بالإضافة إلى كتاب **الدولة والتعدد الثقافي** لـــ"باتريك سافيدان"[4] والذي لاحظ فيه ظهور مطالب قوية مرتبطة بمختلف الهويات الجماعية، وتراجع الدولة القومية وبروز التنوع الثقافي و الإجتماعي بدله، والذي إعتبرها مسألة معقدة قام بدراستها بطريقة فلسفية.

---

[1] روبرت دال،**عن الديمقراطية** ،(تر:أحمد أمين الجمل)،(مصر:الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،2000).

[2] آلان تورين،**ما الديمقراطية؟** ،(تر:عبود كاسوحة)،(سوريا:وزارة الثقافة،2000).

[3] أرنت لبيهارت، **الديمقراطية التوافقية في** "مجتمع متعدد"،(تر:حسني زينه)،(لبنان :معهد الدراسات الإستراتجية،2006).

[4] باتريك سافيدان، **الدولة والتعدد الثقافي**،(**تر**:المصطفى حسوني)،(المغرب:دار توبقال للنشر ،2011).

بالإضافة إلى إعتمادنا على الرسائل الجامعية منها **النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا**[1] وهي عبارة عن مذكرة ماجستير للطالبة سمية بلعيد حيث قامت دراستها على البحث في الأسباب الكامنة وراء إندلاع النزعات الإثنية في القارة الإفريقية وذلك لمعرفة حجم تأثير هذه النزاعات على الحركة الديمقراطية في القارة وما إذا كان للإستعمال السيئ للديمقراطية المتبناة دور في إشعال الفوضى والنعرات من أجل إستخلاص سبل وآليات لإدارة النزاعات الإثنية من جهة وآليات دفع عجلة الديمقراطية و التنمية من جهة ثانية.

إشكالية الموضوع

نحاول في هذا البحث دراسة تأثير الديمقراطية في المجتمعات المقسمة وذلك من خلال البحث في الآليات المختلفة التي تقدمها الديمقراطية لهذه المجتمعات، وعلى ضوء ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية على النحو الأتي:

هل يمكن للديمقراطية أن تعالج الأزمات الناجمة عن التنوع الثقافي في المجتمعات التعددية ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل مضامين الديمقراطية والركائز التي تقوم عليها في المجتمعات المنقسمة ؟
- ما هي أهم تصنيفات الإنقسامات الإجتماعية والأسباب المؤدية لبروزها ؟
- ما دور الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة؟
- وهل يمكن للمواطنة كآلية تطرحها الديمقراطية من التصدي للأزمات الناتجة عن التنوع الإثني ؟
- هل تستطيع الفدرالية على تقوية رابطة الوحدة لدى القطاعات المختلفة مع ضمان لها قدر من الاستقلالية؟

[1] سمية بلعيد ،" النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا"،(مذكرة ماجستير منشورة)،جامعة منتوري قسنطينة،2009-2010.

- كيف يمكن للبنان من إدارة الإنقسامات الإجتماعية فيه؟

حدود الإشكالية

تنصب الدراسة حول موضوع الديمقراطية و الإنقسامات الإجتماعية وعليه سنحاول في بحثنا هذا البحث عن الآليات الديمقراطية الأنسب التي تساعدنا على إدارة المجتمعات التي تتسم بالتقسيم خاصة الحادة منها وذلك بالتركيز على ثلاثة (03) منها فقط وهي الديمقراطية التوافقية، المواطنة والفدرالية وذلك بغية التحكم في الموضوع.

فرضيات البحث

في نفس السياق الفكري السابق وللإجابة على الإشكالية المقدمة والأسئلة الفرعية، يمكننا وضع الفروض التالية:

- تقوم الديمقراطية على مجموعة من الركائز التي ينبغي على من يود اعتمادها لمعالجة المشكلات التي قد تواجه هذه المجتمعات من أخذها بعين الاعتبار.
- تعتبر الديمقراطية الحل الوحيد للمجتمعات الغير متجانسة.
- تلعب الديمقراطية التوافقية دوراً فعالاً في إدارة المجتمعات المتعددة.
- تعتبر المواطنة آلية ناجحة في التصدي لأية مشكلة قد تواجه المجتمعات المنقسمة.
- تستطيع الفدرالية من تقوية رابطة الوحدة لدى القطاعات المختلفة للسكان مع إعطاء لهم من الاستقلالية لإدارة شؤونهم المحلية.
- تعتبر الديمقراطية التوافقية في لبنان الحل الأمثل لإدارة الانقسامات الطائفية الموجودة بها.

أهداف الدراسة

إن هذه الدراسة تهتم ببحث موضوع الديمقراطية و الإنقسامات الإجتماعية كموضوع شكل قضية أساسية في أجندة الدراسات السياسية حيث سنحاول من خلال هذه الدراسة العمل على وضع

وتشخيص المرتكزات التي يقوم عليها النظام الديمقراطي في المجتمعات المنقسمة، لإبراز أهمية الديمقراطية في المجتمعات التعددية.

فالديمقراطية كفلسفة سياسية واجتماعية تقوم على التشاركية والتعددية والتناوب على السلطة مما يسمح للجميع بالمشاركة الفاعلة في صنع القرار .

بالإضافة إلى محاولة تقديم تعريف الإنقسامات الإجتماعية مع تقديم أهم تصنيفاتها وأسباب ظهورها كقضية ملحة على الساحة الدولية.

بالإضافة إلى محاولتنا للفت الإنتباه نحو الآليات التي تقدمها الديمقراطية لإستغلال الإنقسامات الموجودة في المجتمع وجعلها كميزة إيجابية للمجتمعات الغير متجانسة بدل أن تكون أداة للقلاقل أو تحريك الفتنة.

وبالتالي فإن استخدام الديمقراطية وآلياتها بطريقة صحية يؤدي إلى تحقيق الوحدة أما استخدامها كشعارات فذلك من شأنه أن يؤجج الصراع والنزاعات داخل تلك المجتمعات.

المنهج المستخدم

من أجل دراسة مكتملة لموضوع البحث، ومحاولة اختبار صحة الفرضيات المقدمة تم الإعتماد على مجموعة من المناهج **كالمنهج الوصفي** وذلك من خلال الوصف الموضوعي لظاهرتي الديمقراطية و الإنقسامات الإجتماعية وكذلك بالإعتماد على **التحليل** معه بغية إستيعاب الإطار النظري للموضوع و الأجزاء المختلفة للبحث وفهم مكوناته وتحليل عناصره ، كما تم الإستعانة كذلك **بالمنهج التاريخي** وذلك بغية الإستفادة من النماذج السابقة التي طبقت الآليات المختلفة للديمقراطية، بالإضافة إلى اعتمادنا على **منهج دراسة الحالة** وذلك لنتمكن من دراسة أحَد النماذج الـــمُطبقة لِأحدى الآليات

صعوبات البحث

لقد واجهتنا صعوبات كثيرة أثناء قيامنا بإنجاز هذا البحث والتي كانت من أهمها على الإطلاق والتي كانت تمثل العائق الأكبر في هذا البحث هو مشكلة الوقت حيث مثلت عملية إنجاز

هذا البحث في الصيف التي كان من المفترض أنه عطلة للطلبة وللأساتذة شكلت إرهاقا نفسيا وفكريا كبريين للطرفين خاصة إذ صاحب ذلك صعوبة التنقل للحصول على المعلومات بالإضافة إلى غلق كافة المكتبات الجامعية ما أدى بنا إلى التعامل مع البحث بحسب المعلومات المتاحة و الإستغناء على العديد من العناصر التي إن وضعت كانت ستساهم حتماً في إثراء هذا البحث.

ولعل أهم الأسباب التي دفعتنا لذكرها هي تحسيس ولفت نظر المسؤولين القائمين على هذا الصرح العلمي للصعاب التي تعتري الباحث ، وذلك أملا منا أن يحل سبب هذا العائق من جذوره، وأن لا يتكرر حدوثه لغيرنا في المستقبل.

الهيكل التنظيمي للبحث

من أجل تسيير عملية دراسة هذا الموضوع إرتأينا إلى الإعتماد على الطريقة التقليدية وذلك بتقسيمه على النحو التالي:

الفصل الأول وفيه الإطار المفاهيمي للدراسة ويحتوي على ثلاثة مباحث: البحث الأول وفيه مفهوم الديمقراطية يوجد ضمنه تأريخ للديمقراطية وتعريفها وأهم المرتكزات التي تقوم عليها في المجتمعات المتعددة. والمبحث الثاني جاء بعنوان مفهوم الإنقسامات الإجتماعية والتي يندرج ضمنه تعريف الإنقسام الإجتماعي، أهم تصنيفاته والأسباب المؤدية لبروز هذه الظاهرة أما المبحث الثالث فقد جاء تحت عنوان الديمقراطية و الإنقسامات الإجتماعية .. حتمية زوال الدولة القومية والذي تطرقنا فيه تحول الدولة القومية وواقع الإنقسامات الإجتماعية والتنوع الثقافي.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه الآليات الديمقراطية لإدارة الإنقسامات الإجتماعية وتناولنا فيه ثلاثة آليات ديمقراطية هي الديمقراطية التوافقية والتي إندرج ضمنها تعريف الديمقراطية التوافقية، أركانها والعوامل المساعدة في قيامها. أما الآلية الثانية هي المواطنة كأداة ديمقراطية لإدارة الإنقسامات الإجتماعية والتي إندرج ضمنها كذلك تعريف المواطنة ومقوماتها الأساسية، ودور المواطنة في المجتمعات المنقسمة أما الآلية الأخيرة هي الفدرالية والتي تم وضع فيها التعريف وأهم مظاهرها، ودواعي تطبيقها في المجتمعات المقسمة.

وفي الفصل الثالث تناولنا دراسة حالة للديمقراطية التوافقية للبنان نموذجا، ويرجع سبب لإختيارنا للبنان لكونها أول دولة عربية التي طبقت ونجحت إلى حد بعيد في إنجاح هذا النموذج رغم كل الصعوبات التي واجهته، حيث تكلمنا في المبحث الأول واقع السياسي و الإجتماعي للبنان وتكلمنا فيه تعريف لبنان الجغرافي والسياسي، أما المبحث الثاني فتكلمنا فيه واقع تطبيق الديمقراطية التوافقية في لبنان من خلال عوامل المساعدة وخصائصها، أما المبحث الأخير فتكلمنا على سلبيات وإيجابيات الديمقراطية التوافقية كتقييم للأنموذج اللبناني خاصة والنظام الديمقراطي التوافقي بصفة عامة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للديمقراطية والإنقسامات الإجتماعية.

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية.

المبحث الثاني: مفهوم الإنقسامات الإجتماعية.

المبحث الثالث: الديمقراطية و الإنقسامات الإجتماعية..حتمية زوال الدولة القومية.

مقدمة الفصل الأول

تعتمد الدراسات في العلوم الإجتماعية على ركيزة أساسية تتمثل في تحديد المفاهيم المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة. و انطلاقا من هذا فإن تحديد المفاهيم والمصطلحات وضبطها في موضوع بحثنا، يتطلب التطرق للمفاهيم النظرية للديمقراطية و الإنقسامات الإجتماعية.

لذا سنحاول في هذا الفصل تقديم في المبحث الأول مجموعة من التعاريف للديمقراطية ونشأتها وبعض الركائز الأساسية التي تقوم عليها في المجتمعات المركبة. بالإضافة إلى تعاريف الإنقسامات الإجتماعية وأسبابها وأهم تصنيفاتها التي تم وضعها في المبحث الثاني.

أما المبحث الثالث فحاولنا التطرق فيه إلى الديمقراطية و الإنقسامات الإجتماعية.. حتمية زوال الدولة القومية. وذلك في إطار واقع الإنقسامات الإجتماعية والتنوع الثقافي الذي ظهر في الآونة الأخيرة كمعضلة كبيرة على الساحة الدولية ترفض سياسة الإدماج والإقصاء.

وقد إقتصر الفصل المفاهيمي على هذه العناصر فقط كمحاولة منا لتفادي الفصول المفاهيمية التي تعتبر كفصول عامة، توضع في جميع البحوث العلمية. لذا حاولنا أن نضع أهم الأفكار التي في إعتقادنا أنها ضرورية لموضوعنا، وذلك إنطلاقا من إعتبار أن البحث العلمي هو عبارة عن عملية بناء. والفصل المفاهيمي هو اللّبنة الأساسية له، وبقية الفصول هي عبارة عن طوابق وبالتالي فالفصل الأول هو عبارة عن تهيئة فكرية للقارئ لما سنقدمه في البحث لتمكينه من سهولة فهمه ومن ثمة القدرة على تقبله.

المبحـــث الأول: مفهوم الديمقراطية.

المطلب الأول: تأريخ الديمقراطية.

المطلب الثاني: تعريف الديمقراطية.

المطلب الثالث: المرتكزات الديمقراطية في المجتمعات المنقسمة.

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية

سنحاول في هذا المبحث عرض لمحة تاريخية عن الديمقراطية وذلك من خلال تتبع جذورها الأولى بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التعاريف التي تم وضعها من قبل الباحثين وعلماء السياسة بإختلاف مشاربهم للديمقراطية مع إلقاء نظرة على أهم المرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية في المجتمعات التعددية.

المطلب الأول: تأريخ الديمقراطية

تعتبر الديمقراطية ظاهرة غربية قديمة المنشأ تعود أصولها إلى الحضارة اليونانية في دولة المدنية في القرن الخامس (05) قبل الميلاد، حيث إرتبط معنى الديمقراطية دائما بأثينا الإغريقية. فقد كان الحكام يُختارون بالإنتخاب المباشر من قبل مواطني المدينة الذين كان عددهم حوالي عشرون (20) ألف شخص[1]، يقومون بالإجتماع في ساحة المدينة فيتناقشون بشكل حر ومفتوح في كل القضايا المتعلقة بالجسم الإجتماعي[2]، وكان يطلق على هذا الإجتماع بالجمعية العامة اكليزيا (Ekklezia) التي كانت تعقد أربعين (40) جلسة في العام.

وكانت هذه الجمعية العامة هي مصدر السلطات[3]، وهي الهيئة الحاكمة الفعلية، حيث كانت تقوم بالبت في مختلف المسائل المتعلقة بالسياسة العامة وإتخاذ القرارات المفصلة في كل المجالات الحكومية من شؤون خارجية والعمليات الحربية وكذا إنتخاب الضباط العسكريين وعل رأسهم القواد العشرة ... الخ.[4] وكانت تسمى هذه الديمقراطية بالديمقراطية القديمة أو المباشرة.

ومنه كانت الديمقراطية اليونانية البادرة الأولى للديمقراطية الحديثة التي نادى بها فلاسفة بعد النهضة الأوربية.[5]

---

[1] محمد فهمي درويش، **مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد**،(مصر: دار النه6ضة العربية،2010).ص22 .

[2] **عبد الوهاب الكيالي**، موسوعة السياسية ج2 ،(لبنان: دار الهدى للنشر والتوزيع ،د.ت.ن).ص752.

[3] محمد الاحمري، **الديمقراطية الجذور وإشكالية التطبيق**،(لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2012).ص74.

[4] **يوسف محمد آكلي**، "آليات الديمقراطية الغربية في ميزان الإسلام"،(مذكرة ماجستير منشورة)،جامعة قسنطينة، 2003-2004.

[5] سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ج2**،ط8،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2007).ص51.

كما عرفت الإمبراطورية الرومانية في عهدها الجوهري وبدايات العهد الملكي الديمقراطية وطبقتها عن طريق اللجان والمجالس التسعينية، غير أن قيام حكم القياصرة في روما قضى على كل تطبيق ديمقراطي وأصبحت الديمقراطية شيئا منسيا ولفترة زمنية طويلة حتى ظهر ذكرها مجددا في القرنين السادس (16) عشر، والسابع(17) عشر، في كتابات الفلاسفة من أمثال (جون جاك روسو)[1]، للوقوف ضد الملكية المطلقة وتطبيق مبدأ تقييد السلطة وخضوع الحاكم للقانون[2]، والتأكيد على دور الشعب في ممارسة السلطة وأنه هو صاحب السيادة. والتي ظهرت تطبيقاتها فيما بعد على أثر الثورات التي قامت في كل من أمريكا (1776)، وأوربا (فرنسا 1789)، التي ضمت هذه المبادئ في إعلاناتها ودساتيرها مثل إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر عام (1789)[3].

وبالرغم من أننا رأينا الديمقراطية كلفظ أو مصطلح من إنتاج الفكر الغربي، فإننا نرى أنها كممارسة هي ظاهرة إنسانية عرفتها الأمم والشعوب خارج دائرة الحضارة الغربية ذات الإمتداد اليوناني، غير أنها لم يكتب لها الإنتشار لسبب أو لآخر مثل إنحصار مفهوم الشورى الإسلامي وتطبيقاته[4]، الذي أعطى له الإسلام أبعاد عقائدية ترتفع به فوق العرق والجنس أو اللون، حيث كان يتم إختيار الحكام مثلا عن طريق البيعة وهي عبارة عن صيغة من صيغ التفاهم وذلك من خلال موافقة المسلمين كافة على المرشح للخلافة مباشرة أو عن طريق ممثليهم الذين يتوافدون على مقر الخلافة على شكل وفود تمثل جميع القبائل العربية لمبايعة الخليفة[5].

---

[1] صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، **الانظمة السياسية**،(العراق: دار الحكمة،1999).ص22.

[2] سعيد بوشعير، مرجع سابق،ص51.

[3] صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، مرجع سابق،ص22.

[4] فضيل دليو وآخرون، **إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية**،(الجزائر: منشورات جامعة منتوري قسنطينة،2001).ص32.

[5] صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، مرجع سابق،ص22.

إلا أنه بفعل الإنحطاط الذي ضرب العالم الإسلامي وخضوعه للإحتلال الغربي، الذي فرض مبادئه وقيمه ومفاهيمه وما تحمله من مضامين فكرية وثقافية وأبعاد حضارية[1]، أدى ذلك إلى إندثار هذه المفاهيم وإقتصار إستعمالها على كتب التاريخ، في مقابل إنتشار المفاهيم الغربية كالديمقراطية، وشاع إستعمالها في العالم بأسره وأصبحت هدفا تطمح كل النظم لبلوغه.

[1] فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق، ص 32.

المطلب الثاني: تعريف الديمقراطية

إن الديمقراطية من المفاهيم التي لا تعرف الجمود فهي من المصطلحات الغير ثابتة حيث تأخذ معانيها من تطور مدلولاتها ولو إستمرت الكلمة نفسها التي تستعمل في الموضوع، حيث يرى "روبرت دال"[1] «أن الديمقراطية كانت تعني أشياء مختلفة لأقوام مختلفة في أزمنة وأمكنة مختلفة»، لعل ذلك ما جعل "سمير أمين"[2] يصف الديمقراطية بأنها « ليست مفهوما علميا لا يقبل المناقشة والشك، بل كلمة الديمقراطية هي مجرد تعبير لغوي يتغير بتغيّر الأحداث والظروف ورغم ذلك فالإنسان – أي إنسان- يحس تماما إذا كان المجتمع الذي يعيش فيه ديمقراطيا أم غير ديمقراطي». وذلك لأن الديمقراطية هي مفهوم يتحدى التعريف حسب "أرنت ليبهارت".[3]

وعلى هذا الأساس سنقوم باختيار التعاريف التي تتناسب وطبيعة موضوعنا، وقبل هذا لابد أولا من الرجوع إلى أصل هذه الكلمة.

أولا: التعريف اللغوي

الديمقراطية Demokratia كلمة يونانية مكونة من لفظين:

- ديموس "Demos" وتعني الشعب.

[1] روبرت دال، مرجع سابق،ص10.

[2] **نبيل دحماني**، "الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر"،(مذكرة ماجستير منشورة)،جامعة منتوري قسنطينة،2010-2011،ص16.

[3] أرنت ليبهارت، مرجع سابق،ص16.

- كراتوس "Cratos" أو "Kratice" وتعني السلطة أو الحكومة، وبهذا المعنى فهي تعني سلطة الشعب أو إختيار الشعب لحكومته وغلبة السلطة الشعبية على هذه الحكومة التي يختارها. [1]

وقد نشأ مصطلح الديمقراطية لأول مرة في التاريخ في كتاب حرب (البيلويونين) من تأليف المؤرخ اليوناني الشهير "توسيديس" (640-400) ق.م الذي نقله عن بريكلس الذي كان يتصور أن الديمقراطية نظام يتمتع الناس في ظله بالمساواة أمام القانون.[2]

ثانيا: التعريف الإصطلاحي

عرفها "روبرت دال"[3] على أنها «عملية فذة لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة». وفي هذا التعريف ركز روبرت دال على أن الديمقراطية تقوم على المشاركة.

كما عرفها "ج بوردوا"[4] في كتابه عن الديمقراطية «إن الديمقراطية ترتبط فكريا وعلميا بفكرة الحرية، فالحرية هي التعبير الخارجي عن الإرادة، والديمقراطية هي التعبير عن إستعمال الحرية في الجماعة الإنسانية ومن ثم فإن الحرية لا تنفصل عن الديمقراطية» وفي هذا تأكيد على ضرورة الربط بين الحرية والديمقراطية، إذ لا توجد ديمقراطية إذا لم تتوفر حرية الإختيار والترشح...الخ وبالتالي لا يمكن لأي نظام أن يدعي بأنه ديمقراطي إذ لم تتوفر الحرية الضامنة لذلك.

كما يعرفها "لاري دياموند" (Larry Diamond) و"ج.ليتز" (Juan. Linz) و"سايمون ليبس" (Sm. Lipset)[5] «بأنها نظام حكم يلبي ثلاثة شروط أساسية: تنافس مفيد وواسع بين أفراد وجماعات منظمة على كل المناصب المؤثرة في سلطة الحكم في فترات منتظمة من

---

[1] فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق، ص 32

[2] عبد الله بدر، الديمقراطية مفهومها والموقف منها 2010/05/20 سا11:35

.http://majles.alukah.net

[3] **حليمة بومريز**، "الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد إسقاط على التجربة الجزائرية"،(مذكرة ماجستير منشورة)،جامعة منتوري قسنطينة،2009-2010، ص13.

[4] زيد موسى أبو بوزيد ،الديمقراطية بين الوهم والحقيقة،(الأردن :دار نهضة الجنان للنشر،2006).ص26.

[5] حليمة بومريز ،مرجع سابق،ص14.

دون اللجوء. إلى القوة، ومستوى مشاركة سياسية شاملة جدا في إنتقاء القادة والسياسات على الأقل من خلال إنتخابات حرة ونزيهة لا يستبعد منها أي جماعة رئيسية (راشدة)، مستوى كاف من الحريات السياسية والمدنية... ». والملاحظ في هذا التعريف هو تركيز على الإتفاق على التنافس ما بين الجماعات من غير إستئثار جماعة ما على السلطة من خلال توفير مجموعة الآليات المؤسسية الضامنة لهذا التنافس.

كما يعرفها "أرنت ليبهارت"[1] بأنها «مرادفة لما أسماه "روبرت دال" تعدد السلطات». وذلك بمعنى مثلما توجد تعدد في السلطات على مستوى الدولة من سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية مستقلة ومتعاونة. ترفض شخصنتها في يد شخص واحد أو فئة معينة، فكذلك على مستوى العمل السياسي يجب أن يكون هناك تعدد للقوى موجودة على الساحة السياسية تتقاسم السلطة مع بعضها البعض من خلال إتفاق بينها.

ويعرفها "محمد الاحمري" على أنها[2] « هي أساس الإدارة يتفق عليها المجتمع لتحقيق علاقاته ومصالحه». حيث يعتبر الديمقراطية هي أداة تتفق من خلالها كل مكونات المجتمع لإدارة مصالحهم.

[1] أرنت ليبهارت ،مرجع سابق،ص16.

[2] محمد الاحمري ،مرجع سابق،ص53.

المطلب الثالث: مرتكزات الديمقراطية في المجتمعات المنقسمة

إن الديمقراطية تقوم على مجموعة من المرتكزات التي تساعدها على إدارة الإختلافات الموجودة في المجتمع خاصة تلك التي تتميز بالإنقسام ومن أهم هذه المرتكزات نذكر:

أولا: التعددية السياسية

تعتبر التعددية السياسية شرطا ضروريا لصيقا بالديمقراطية[1] خاصة إذا كنا في ظل مجتمع مركب حيث تتيح الديمقراطية تعدد الجماعات وتعدد القوى السياسية وتعدد الأحزاب التي تعتبر هذه الأخيرة كتنظيمات وسيطة بين القاعدة والقمة ومن ثمة تقوم بنقل الخلافات الموجودة في القاعدة وإدارتها في القمة لتفادي الصدام والصراع والوصول إلى حلول ترضي جميع القوى المختلفة.

وما يعنيه ذلك من تداول السلمي للسلطة بين هذه القوى وإحتمال التشكيل المتنوع لمؤسستي التشريع والتنفيذ بما يحفظ التوازن، وبالتالي فالتباينات الموجودة في المجتمع التعددي ليست مقبولة فقط بل هي المحرك له، والقرارات هنا تتخذ بعد مواجهة ومقايسة الآراء وحاجات ومطالب مختلف الفئات ولكن في إطار إتفاق على قواعد اللعبة السياسية، وبالتالي فإن وجود التوافق بين مختلف المجموعات يعتبر من ضرورات الحكم[2].

وهذا لا يكون إلا من خلال الإعتراف المتبادل للآخر وما يترتب عنه من الإحترام اللازم لهذا الإختلاف والحق في التعبير عنه بكل حرية.

فالديمقراطية لا يقتصر تعريفها على مجموعة من الضمانات القانونية فقط بل هي قبل كل شيء إحترام التطلعات الفردية والجماعات التي توفق ما بين تأكيد الحرية الشخصية وحق التماهي مع

[1] سعاد شرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**،(القاهرة:د.د.ن،2008).ص131.

[2] أحمد سرحال، **القانون الدستوري والنظم السياسية**،(لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002).ص96.

جماعة إجتماعية أو قومية أو دينية[1]. وذلك بالترويج الإيجابي في المجتمع لثقافة الإختلاف عبر وسائط التعليم والتنشئة والتوعية المختلفة.[2]

مع وضع القواعد القانونية والدستورية الكفيلة لحماية هذا الإختلاف وبالتالي يصبح القرار السياسي ثمرة التفاعل بين القوى السياسية.

ثانيا: المساواة

تقوم الديمقراطية على تقرير المساواة بين جميع أفراد المجتمع القليل التجانس وذلك لتمكين الفرد من المساهمة في إدارة شؤون الحكم[3]، والتعبير عن مصالحه من غير ممارسة التميز ضده سواء أكانت على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو المعتقد الديني أو العوامل المرتبطة بها. فهي تعمل على تحقيق تكافئ في الفرص بين جميع أعضاء المركب الإجتماعي.

ثالثا: الحرية

تعتبر الحرية هي جوهر العملية الديمقراطية حيث يقول "أفلاطون"[4]«إن الديمقراطية مثل الثوب الذي يزيّن بجميع أنواع الزهر، فحرية التنوع هي الغالبة والسائدة». فالحرية تقوم على إعطاء الحق للجميع في التعبير عن ذاته وهويته فلا وجود للحرية بدون وجود مجموعات متمايزة ومتخالفة في الآراء والتقاليد واللغة...الخ، والتي قد تكون في بعض الأحيان متعارضة إلا أن الدولة الديمقراطية تعمل على التوفيق بينهما.

فالدولة الديمقراطية هي نوع فريد من الجمعيات متكونة من أنواع من المجموعات تمتلك حكومتها قدرة غير عادية لتحقيق الإستجابة بينها.

---

[1] آلان تورين، مرجع سابق،ص23.

[2] عمر حمزاوي، نقطة بداية.. هامش الديمقراطية التعددية وقبول الرأي الأخر 2014/05/01 سا 18:48 http://w.w.wshorouknews.com/columns/view.aspx?date

[3] أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**،(الأردن: دار الثقافة،2011).ص233.

[4] أحمد سرحال، الرجع السابق، ص96.

فالحكومة في المجتمعات المركبة تقوم على تضمين دساتيرها نصوص تتعلق بصيانة الحرية وتحظر التحريض على العنف ضد الآخرين على أساس ديني أو عرقي..الخ[1].

فالديمقراطية حسب "روبرت دال"[2]«هي نظام للحقوق، فالحقوق من بين كتل البناء الأساسية في العملية الديمقراطية للحكومة». فهي تسمح بالمشاركة الفاعلة لجميع أعضاء المجتمع بكافة طوائفه وشرائحه والمناقشة بكل حرية في كل ما يتعلق بالقضايا السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية... وبإعتبار أن الحرية هي الركيزة الأساسية لأي نظام ديمقراطي فإن غيابها يعني أن التنظيم غير ديمقراطي وبالتالي فهو تنظيم فاشل لأن الجدل الإجتماعي هو الطريق الوحيد لمعرفة حقيقة المشكلات وحلولها الصحيحة وإنجازها في الواقع، فالديمقراطية هي الشكل القانوني للحرية والتنظيمي للجدل الإجتماعي، وعندما لا يكون التنظيم ديمقراطي فإنه سيفشل حتما في معرفة حقيقة المشكلات ويفشل في تقديم الحلول، وما يقوم به من عمل لن يكون إلا جهدا مبذولا لإنجاز حلول مصطنعة لمشكلات عميقة. وعندما يكون التنظيم حاملا في ذاته مقومات فشله حسب "عصمت سيف الدولة" – أي عندما لا يكون ديمقراطي– فإن وجوده ذاته لا يصبِح متفق مع الغايات الإجتماعية المرجوة منه ويصبح هو أيضا تنظيم غير مشروع[3]، لذا يقول "سبينوزا": «إن الغاية العليا للدولة هي الحرية وليست السيطرة»[4]، وذلك تأكيدا منه على أهمية الحرية في المجتمع.

فالحرية تعمل على التحرر من السيطرة والخوف والعمل على التوافق على بناء الخيارات العقلانية و بالتالي فالحرية تتمركز أساسا في المجتمعات الديمقراطية الغير متجانسة على حرية التعبير والبناء والتنظيم.

---

[1] محمد فهمي درويش، مرجع سابق،ص154.

[2] روبرت دال، مرجع سابق، ص49.

[3] عصمت سيف الدولة، "الطريق إلى الديمقراطية أو سيادة القانون في الوطن العربي" 2014/05/01 سا09:50
http://saifadawla-teleaa.info

[4] نويل مبيض،(ألف باء الديمقراطية) أسس وركائز الديمقراطية 2014/05/01 سا 10:00
http://pabes.infinit.net/moubayed/chap21.html

رابعا: الثقافة الديمقراطية

الثقافة هي مجموعة من السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة إجتماعية بعينها[1]، والتي يكتسبها الفرد من جميع مؤسسات التنشئة الإجتماعية.

وتقوم الثقافة الديمقراطية خاصة في المجتمعات المتعددة على الإعتراف بالتنوع الحاصل في المجتمع وإحترام هذا التنوع والعمل على حمايته بمختلف الآليات الديمقراطية مما يؤدي إلى إستقرار هذه لمجتمعات.

فالثقافة حسب "باسم السعدي"[2]هي «هوية المجتمع التي تحدد سياسة نهجه الديمقراطي.. فالديمقراطية لم تنشأ من إديولوجية بل هي مفهوم ينبثق من الثقافة الإجتماعية وله خصوصيته.. وتنشأ من محتوى النضج الثقافي للشعوب والتكامل السياسي و الإقتصادي..».

فالثقافة الديمقراطية تعمل على تنمية الشعور بالهوية الذاتية وهوية الآخر فهي إستعداد نفسي وتربوي على تقبل جميع الإختلافات والتناقضات[3]، والعمل على تفهمها إجتماعيا والتسامح معها أخلاقيا والتوفيق بينها سياسيا وذلك لكي تتجنب المشكلات والعراقيل التي قد تسببها الثقافات المتنوعة.

فالثقافة السياسية الديمقراطية حسب "روبرت دال"[4] «يمكن أن تساعد في تكوين مواطنين يؤمنون بأن الديمقراطية والمساواة السياسية أهداف مطلوبة.. والخلافات السياسية وإختلاف الرأي بين المواطنين يجب أن تكون موضع تسامح وحماية».

---

[1] **غاني بودبوز**،"إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة منها دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني"،(مذكرة ماجيستر منشورة)،جامعة الجزائر،2004-2005 ،ص16.

[2] مرجع سابق، ص 16.

[3] مرجع سابق، ص 16.

[4] روبرت دال، مرجع سابق،ص144.

خامسا: النخبة*

تعتبر النخبة من الشخصيات الفاعلة في الحياة السياسية في جميع المجتمعات، ذلك أن النخبة تكون على قدر كبير من الوعي بطبيعة المجتمع ومشاكله وبأهمية أن يبقى موحداً وإن كان غير موحد الثقافة. فهي تعمل على توحيد الرؤى من خلال تهيئة الأحوال العامة وبناء البيئة الصحية لذلك[1]، عن طريق تصدير الوعي إلى مختلف الجماعات والعمل على خلق نوع من التفكير المنظم لهذه المنظومة الغير منظمة في إطار ديمقراطي لتنمية هذا الكل المركب وتطويره.

كما تعمل النخبة بإعتبارها جماعة لها مكانتها الإجتماعية العالية ولها بعض النفوذ داخل المجتمع[2]، بالرقابة المستمرة على أداء الحكام ومجرى العملية السياسية وتحقيق التوازن بين مختلف القوى والتركيبات الإجتماعية.

فدور النخبة فطري يساعد على بناء وإتخاذ الخيرات العقلانية والتأكيد على البيئة الديمقراطية لتخفيف من حدة الخلافات الإجتماعية وتقليل الهوة السياسية بينها وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن هذه أهم المرتكزات الديمقراطية التي يجب أن تتوفر في أي مجتمع مركب للحفاظ على إستقراره، والتي يمكن إعتبارها كمعايير للعملية الديمقراطية تهيئ مقاييس مفيدة لإنجازات وإحتمالات الحكومة الديمقراطية في الدول قليلة التجانس، فكلما توفر القدر الأكبر من هذه المعايير في نظام الدولة كلما ساعد على إستقرارها وأمنها الإجتماعي وكلما إبتعدت عن هذه المعايير فمعناه قيام الدولة بتشجيع النزاع المدني.

* المقصود هنا هو دور النخبة الايجابي في العمل على حل الأزمات لأن النخبة تستطيع أن تقوم بدور سلبي من خلال تغذية الإنقسامات.

[1] **محمد شطب العيدان الجمعي**، "النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية"مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية،العدد الرابع ، (د.ت.ص)،ص144.

[2] غاني بودبوز، مرجع سابق، ص15.

المبحث الثاني: مفهوم الإنقسامات الإجتماعية.

المطلب الأول: تعريف الإنقسامات الإجتماعية.

المطلب الثاني: تصنيف الإنقسامات الإجتماعية.

المطلب الثالث: الأسباب المؤدية لبروز الإنقسامات الإجتماعية.

المبحث الثاني: مفهوم الإنقسامات الإجتماعية

تُطرح قضية الإنقسام الإجتماعي عندما تصبح هذه الأخيرة مدعاة للتنازع ورفض الحوار الأمر الذي يهدد الأمن الإجتماعي والإستقرار السياسي لأية دولة. وإنطلاقا من هذه الحقيقة كان لا بد من وضع هذا المبحث المفاهيمي الذي سنتطرق فيه إلى بعض تعاريف الإنقسامات الإجتماعية وأهم تصنيفاتها والعوامل التي ساهمت في بروزها كقضية لا تحتمل التأجيل في العصر الحالي لكي نتمكن من الفهم الجيد لها وذلك لوصف العلاج الأمثل.

المطلب الأول: تعريف الإنقسامات الإجتماعية

لم تأخذ الإنقسامات الإجتماعية القدر الوافي لها من التعريفات كمصطلح مقارنة بنظيرتها التعددية والعناصر المكونة للإنقسامات (كالإنقسام الإثني واللغوي أو الديني..) ما أدى إلى وجود شحة في التعاريـــــف وتفضيل بعض الباحثين إلى إستخدام التعددية بدلا عنها.

لذا سنحاول تقديم بعض التعاريف للإنقسامات الإجتماعية معتمدين على العناصر المكونة لها وعلى مرادفتها التعددية بإعتبارهما يعبران عن نفس المدلول وهو الشيء الذي عبر عنه "أرنت ليبهارت" حيث يرى[1] «أن المجتمع المتعدد هو نفسه المجتمع المقسم وذلك وفقا لما يطلق عليه "هاري اكشتاين" —حسب "أرنت"– الإنقسامات الإقطاعية..التي ترتبط بخطوط التباينات الإجتماعية والتي قد تكون ذات طبيعة دينية، إديولوجية، لغوية، إقليمية..الخ – ويتابع "أرنت"– أن ثمة سمة إضافية في تعريف "اكشتاين" وهي أن الأحزاب ووسائل الإعلام والمدارس والجمعيات التطوعية يغلب عليها الإندراج من حيث تنظيمها في خطوط الإنقسامات الإقطاعية، أما الجماعات السكانية التي تحددها هذه الإنقسامات سوف يشار إليها بإعتبارها قطاعات المجتمع التعددي».

والإنقسام من الناحية اللفظية مصطلح مستعمل في الحقول المعرفية خارج العلوم الإجتماعية، فهو يشير في الجيولوجيا إلى شكل الإنقسام و الإنكسار الذي يحدث في الصخور والمواد المعدنية وفقا

[1] أرنت ليبهارت، مرجع سابق، ص18.

لخطوط إنقسام موجودة في بنية المادة. أي الكسر يتبع خطوط معينة موجودة سلفا في تكوين المادة. ويشير الإنقسام في العلوم الطبية إلى الإنقسام الخلوي الذي يحدث داخل الخلايا.

وقد إنتقل إستعماله إلى ميدان العلم الإجتماع السياسي ليشير إلى الإنقسام الذي يحدث في البناء الإجتماعي والسياسي. عبر الخطوط الإثنية والإيديولوجية في الإستعمال الغالب أو للإشارة إلى عدم الإتفاق حول مسألة سياسية أو إجتماعية يدور حولها الخلاف أو الصراع، وهذا لا يعني أن الإنقسام يستند على هذه الخطوط فقط بل قد يكون أحيانا على أسس لغوية أو إقتصادية، لكن أغلب الأدبيات تتجاهل هذا التنوع من الإنقسامات لأن تأثيره على المجال السياسي محدود مقارنة بالإنقسامات الإثنية[1].

ويعتبر "إميل دوركايـــم" أول من وضع مصطلح الإنقسام (La Segmentation) في علم الإجتماع وذلك للدلالة على أن المجتمع المقسم ذي التضامن الآلي يقوم على مبدأ التشابه بين كيانات مستقلة وقائمة بذاتها[2].

ويعرفها "محمد نور فرحات"[3]«بأنها تعدد الجماعات الإجتماعية التي تتبنى مفاهيم متميزة للواقع والمستقبل السياسي للوطن داخل المجتمع الشامل».

أما معجم المصطلحات العلوم الإجتماعية فيعرفها[4] «إنها تعدد روح الإجتماعية في نطاق كل جماعة، وتعدد الجماعات داخل المجتمع وتعدد المجتمعات نفسها». وحسب هذا التعريف فهو يرى تعدد الإنتماءات ليس داخل المجتمع فقط بل حتى من داخل الجماعة المميزة عن البقية فقد ينتمي الفرد إلى طائفة ما وفي هذه الطائفة ينتمي إلى قبيلة ضمنها وهكذا في كل جماعة موجودة في إطار المجتمع الذي يعتبر بدوره مميز عن بقية المجتمعات.

---

[1] **محمد بشير الأعور**،" الإنقسامات الإجتماعية والتنمية الديمقراطية والإستقرار السياسي في شرق إفريقيا1990-2009"،(مذكرة ماجستير منشورة)، جامعة الجزائر، 2010، ص20.

[2] سليمة بن حسين، الخصوصية الإثنية في الدول لأفريقية 2014/05/18 ،سا 00:00.

http://bchaib.net/mas/index?option=com

[3] رعد صالح الألوسي ،التعددية **السياسية في عالم الجنوب**،(الأردن: دار المجدلاوي،2006).ص40.

[4] محمد عاشور مهدي، التعددية الإثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، (الأردن :المركز العلمي للدراسات السياسية،2002)،ص21.

المطلب الثاني: تصنيف الإنقسامات الإجتماعية

تجدر الإشارة بداية إلى أن ثمة إتجاهات عديدة متباينة بصدد تصنيف الإنقسامات الإجتماعية، ويرجع ذلك إلى الإختلاف الأسس التي يرتكز عليها الباحثون في التصنيف[1]، وبالتالي هنا سنقوم بتصنيف الإنقسامات الإجتماعية بناءا على إتجاهين:

- الإتجاه الأول يأخذ بالمقومات الذاتية للجماعات الإجتماعية.
- الإتجاه الثاني يأخذ بالمكانة الإقتصادية والإجتماعية لهاته الجماعات[2].

الإتجاه الأول: المقومات الذاتية للجماعات

أولا: الإنقسامات الإجتماعية العرقية

إن العرق مصطلح يطلق على مجموعة سكانية تتميز بصفات بيولوجية مشتركة تقررها العوامل الوراثية[3]، وعلى هذا الأساس يقسم المجتمع إلى مجموعة من العرقيات المتمايزة التي تشعر كل واحدٍ منها أن رابطة العرقية هي المقوم الأصيل لذاتيتها[4].

وقد نجد أكثر من جماعة عرقية في مجتمع واحد ما يؤدي إلى وجود مجتمع متمايز عرقيا فعلى سبيل المثال نجد أن المجتمع الأفغاني يتكون من ثمانية (08) جماعات عرقية، جماعة البشتون (وهي الجماعة الأصيلة) جماعة الطاجيك (من أصول إيرانية) جماعة الأوزبك (من أصول أوزبك آسيا الوسطى والقوقاز) والهزارة (أقلية من أصل تتري مغولي) فضلا عن أربع جماعات أقلية صغيرة هي النورستاني، البلوتشي، الفرجيز، التركمان[5].

---

[1] أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم**،(مصر: دار الجامعية،2003-2004)،ص120.

[2] سليمة بن حسين، مرجع سابق.

[3] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص43.

[4] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص121.

[5] مرجع سابق، ص 121.

وبالتالي يعتمد هذا النوع من التقسيم على أساس التباين السلالي بين الجماعات التي يتكون منها المجتمع ويقوم على وجود إختلاف ظاهر في السمات والملامح الجسمانية بين أفراد المجتمع، ويأتي لون البشرة في مقدمة السمات التي أعتمد عليها طويلا في تقسيم المجتمعات[1].

ويعتبر المجتمع الأمريكي أكبر مثال على التمييز بين الجماعات على أساس لون البشرة وذلك بين البيض ذو أصل أوربي والسود ذو أصل إفريقي[2]، برغم من أنها تحتوي على جماعات عرقية كثيرة، إلا أن تقسيم المجتمع على أساس اللون كان الأبرز.

ثانيا: الإنقسامات الإجتماعية اللغوية

يعتبر متغير اللغة من أهم المتغيرات التي تستخدم في تصنيف الجماعات إعتمادا على ما يتصف به ذلك المتغير من تفرد في ما يضفيه على الجماعات من تميز في السلوك والطريقة والحياة[3]. وهذا التباين في اللغة بين الجماعات يؤدي إلى تباين ثقافي[4]، ذلك على إعتبار أن اللغة وعاء الثقافة ونمط التفكير ومخزن الثقافة على نحو يمكن معه القول أن من يشكلون لغة واحدة أصلية يشتركون في المواريث الثقافية والحضارية التي تحملها تلك اللغة التي يطلق عليها لغة الأم.

وتموج القارة الإفريقية على سبيل المثال بالعديد من الجماعات اللغوية المستقلة داخل المجتمع الواحد، فنيجيريا مثلا تنتشر فيها العديد من الجماعات اللغوية كالهوسان، الفولاني، اليوربـــا، لإيـــــبوا، أما كنغو الديمقراطية فتوجد بها لغة الكيكونغو، الكينجاو، اللنيجالا و التشيلوبا والسواحلية...الخ وتنقسم هذه اللغات إلى العشرات من اللهجات الأمر الذي دفع في الكثير من الأحيان إلى تبني لغة المستعمر السابق للدولة كأداة للتواصل والتعارف بين الجماعات المختلفة داخل المجتمعات الإفريقية مع إحتفاظ كل جماعة بلغتها الأصلية.

وتجدر الإشارة أن هذا نابع من وعي المستعمر بالمضمون الحضاري للغة وإنطلاقا من هذا الوعي كان إصرار البعثات التبشيرية العاملة في "تنجانيقا" أثناء الحقبة الاستعمارية في أوغندا على عدم

[1] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص43.
[2] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص120.
[3] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص44.
[4] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص122.

إستخدام اللغة السواحلية في المدارس على أساس أنها تحض على نشر القيم الإسلامية وهو ذات المغزى الذي قصدت إليه جهود تلك البعثات في تغيير مضمون اللغة السواحلية بهدف محو التأثيرات العربية والمفاهيم الإسلامية منها، وقد عبر أحد رجال النصارى بذلك صراحة عندما أشار إلى أنه رغم إيمانه بضرورة وجود لغة واحدة تجمع شعوب إفريقيا الوسطى فإنه يصر على ألا تكون تلك اللغة هي السواحلية ويفضل أن تكون الإنجليزية ذلك لأن حسب رأيه الأولى تعني الإسلام والثانية النصرانية[1].

ثالثا: الإنقسامات الإجتماعية الدينية

إن الجماعات الدينية هي الجماعات التي يمثل الدين المقوم الرئيسي لذاتيتها وتمايزها عن غيرها من الجماعات التي تشاركها ذات المجتمع، ويوجد في عالمنا المعاصر الكثير من المجتمعات المتعددة الديانات (أو المذاهب الدينية)على سبيل المثال نذكر كلا من لبنان، السودان، الهند، نيجيريا.. وغيرها. فهذه الأخيرة مثلا توجد بها جماعة المسلمين في الشمال وجماعة النصارى في الجنوب[2]. والهند تتكون من عدة جماعات دينية منها ما هو سماوي كالإسلام والنصرانية واليهودية، ومنها ما هو وضعي كالهندوسية والبوذية والسيخية[3].

ويبرز الدين كأحد معاير التباين بين الجماعات في المجتمعات المتعددة الأديان فالذين ينتمون إلى دين واحد أو مذهب واحد داخل نفس الدين يعتبرون أنفسهم منفردين في مقابل الآخرين الذين ينتمون إلى دين آخر أو مذهب، وينطبق ذلك على الأديان السماوية وعلى المعتقدات الغير السماوية.

ويرى "دوركايم" إن الدين يشد ويدعم البناء الإجتماعي للجماعة عن طريق منع الإنحراف وتحديد مجريات التغيير وكذلك بإعطاء سلطة مطلقة ومقدسة للقواعد والقيم الثابتة الإجتماعية[4].

[1] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص ص44-45.

[2] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 122.

[3] برع محمد خالد، **حقوق الأقليات وحمايتها في ظل أحكام القانون الدولي**،(لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2012)،ص43.

[4] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص46.

الإتجاه الثاني: المكانة الإقتصادية والإجتماعية للجماعات المختلفة

أولا: الجماعات المسيطرة

هي تلك الجماعة التي تهيمن على مقاليد السلطة في مجتمع ما والتي يتبوأ أفرادها أرقى المناصب والمواقع في الدولة، كما يشكلون الجماعة الأكثر ثراءً في ذلك المجتمع الذي يعد بمثابة تعبير عن هويتهم[1]، ذلك لأن تقلد أرقى المناصب سيفتح لهم المجال لوضع السياسات التي تخدم مصالحهم الذاتية والجماعية، بالإضافة إلى أنها –الجماعة– التي لديها الغلبة وبالتالي فإن بقية الجماعات تقوم بتقليدها على إعتبار أن الأولى رمز للتحضر وكما يقول ابن خلدون: «إن المغلوب مولع بتقليد الغالب».

ثانيا: الجماعات الغير المسيطرة

هي الجماعات التي تكون بمنأى عن السلطة والتي يحتل أغلب أفرادها مواقع إجتماعية بسيطة، كما يشكل أغلبهم الفئة الأقل ثراءً في مجتمعهم وقد تعاني هذه الجماعات الغير المسيطرة في بعض المجتمعات الإضطهاد أو التميز أو الإستبعاد من جانب الجماعات المسيطرة[2].

[1] سليمة بن حسين، مرجع السابق.

[2] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص123

المطلب الثالث: الأسباب المؤدية إلى بروز الإنقسامات الإجتماعية

سنركز في هذا المطلب على أهم الإنقسامات الإجتماعية الموجودة في المجتمعات المختلفة والتي أدت في كثير من الحالات إلى إثارة النعرات والنزاعات والحروب وفرضت على كثير من الباحثين ضرورة الإهتمام بها والعمل على إيجاد الحلول الديمقراطية الكفيلة بدعم الإستقرار بشكل نهائي.

حيث هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى بروز الإنقسامات الإجتماعية وطفوها على السطح ومن هذه العوامل ما هو مرتبط بالبيئة الخارجية والبعض مرتبط بالبيئة الداخلية.

وعلى هذا الأساس سنقوم بوضع مجموعة من الأسباب من كلتا البيئتين التي تعتبر حسب إعتقادي من أهم الأسباب التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة.

أ- **البيئة الخارجية:**

أولا: الوضعية الموروثة عن الإستعمار

لقد قام الإستعمار قبل إنسحابه من الدول الإفريقية والآسيوية التي إحتلها لفترات طويلة برسم الحدود تلك الدول دون مراعاة التركيبة الإجتماعية فيها[1]، وذلك ليحافظ على مكتسباته الاستعمارية عن طريق تشتيت الجماعات كالقبيلة الواحدة على أكثر من دولة مما يؤدي إلى تواجد قبائل ذات تاريخ من العداء في نفس المنطقة وتداعيات ذلك على الأمن والإستقرار ما يضمن التبعية الدائمة له، لذلك تعتبر المقاربة الافتعالية* أن الفهم الصحيح لطبيعة الإنقسامات الإجتماعية في مناطق العالم الثالث يقتضي فحصا دقيقا لدور القوى الإستعمارية في خلقها الذي إتبع سياسة "فرق تسد" كما حدث في الكونغو الديمقراطية و رواندا و بورندي[2].

---

[1] **بشير الشايب**، "مستقبل الدولة الفدرالية في إفريقيا في ظل الصراع الأقليات نيجريا نموذجاً"، (مذكرة ماجستير منشورة)،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010-2011، ص 37.

*المقاربة الافتعالية هي مقاربة في العلاقات الدولية تقوم بالبحث عن أسباب النزاعات الإثنية و يعتبر باري بوزان barry buzan من أهم منضريها .

[2] سمية بلعيد،" معضلة الجماعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على المسار الديمقراطي فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً"،(مذكرة ماجستير منشورة)،جامعة منتوري قسنطينة،2009-2010، ص34.

بالإضافة إلى أن الصراعات بين الدول المستعمرة من أجل توسيع ثرواتها في هذه الدول أدى إلى بلورة سياسات تهدف إلى تسير سبل الإتصالات والتعليم واللغة المشتركة بين الشعوب المختلفة مما أوجد إختراقا لتلك الجماعات داخل الشعوب ومن ثم شكل خطرا على هويتها وثقافتها التي تركز أساسا على اللغة ما أدى إلى إستنفار تلك الجماعات نحو إبراز خصوصيتها والتأكيد عليها[1].

ثانيا: العولمة

مع نهاية الحرب الباردة وبروز ظاهرة العولمة وإنحسار معها سيادة الدولة أدى ذلك إلى بروز متغيرات جديدة منها الإنقسامات الإجتماعية وبروز معها أطر تحليلية ونظرية لتتلائم مع هذه المتغيرات.

ب–البيئة الداخلية

أولا: سياسة التمييز

وهي من العوامل القوية التي تسبب في بروز الإنقسامات الإجتماعية في المجتمع إذ تلجأ بعض الحكومات إلى نهج سياسة تمييزية بين مواطنيها و التفرقة بينهم على أساس اللغة أو الدين أو العرق والتضييق عليهم ما يؤدي إلى تكاثف كل جماعة في مقابل الجماعات الأخرى[2] ما يؤدي بدوره إلى تفعيل الإنقسامات الإجتماعية ولابد هنا أن نشير إلى دور النخب السياسية الخطير التي تقوم بإستغلال هذه الأصول الإجتماعية من أجل كسب إمتيازات سياسية وإقتصادية وخلق شرعية لها[3]. بالإضافة إلى أن خوف جماعة من التعرض للهيمنة الثقافية حسب "دافيد لاك" (David Lake) وقلق الفرد على حياته وسلامته الجسدية[4]، يجعل كل فرد يتمسك بجماعته وكل جماعة تتمسك بموروثاتها الثقافية.

[1] رشا إبراهيم،" معضلة الجماعات الإثنية في الوطن العربي المفهوم وأبعاد المشكلة"،
www.aljlees.com/6s7198236-3007.htm

[2] بشير شايب، مرجع سابق،37.
[3] سليمة بن حسين، مرجع سابق.
[4] سمية بلعيد مرجع سابق، ص34.

ثانيا: الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية

قد عملت الدولة ما بعد الإستقلال على سياسة التهميش و شخصنة الدولة (أصبحت الدولة في يد شخص واحد وبالتالي في خدمة فئة واحدة) و بقيت عاجزة عن تلبية إحتياجات كافة المواطنين[1]. في ظل تدني مستوى معيشة السكان وإرتفاع مستوى الفقر وعدم وجود تقسيم متكافئ للثروة (العائدات الوطنية)[2]كل هذا أدى إلى خلق تقسيم جديد للمجتمع (وتعميق الإنقسامات الموجودة) طبقة عليا تحكم وتستأثر بكافة الثروات وطبقات دنيا مهمشة وهذا كله بسبب التصرفات اللامسؤولة من قبل الأفراد الذين يقومون بخدمة مصالحهم الإجتماعية الضيقة.

ثالثا: الوعي الثقافي

نتيجة لأسباب السابقة أدى ذلك لإدراك الأفراد لوحدة هويتهم الثقافية المتميزة والنابعة من التشابه في المقومات الثقافية الجماعية الأمر الذي أدى إلى خلق عاطفة الولاء لهذه الجماعة. تلك العاطفة التي عملت على إحداث نوع من التماسك بين أفرادها الذين يحافظون على قيمها وأنماط سلوكها ويظهرون كجماعة متضامنة في تعاملها مع الغرباء[3]. وبالتالي فهذا المكون الثقافي ينتج من خلال وعيهم بالهوية الذاتية وبإدراكهم الذاتي للتغير والإختلاف عن الآخرين.

[1] سليمة بن حسين، مرجع سابق.
[2] سمية بلعيد، مرجع سابق، ص36..
[3] سليمة بن حسين، مرجع سابق.

المبحث الثالث: الديمقراطية الإنقسامات الإجتماعية.. حتمية زوال الدولة القومية

"من الدولة القومية إلى أقوامية الدولة*[1]"

المطلب الأول: تحول الدولة القومية

المطلب الثاني: واقع الإنقسام الإجتماعي

*أقوامية الدولة وليست قومية الدولة أي بمعنى الفئة المتميزة لغويا..وهي ترجمة لكلمة إثنية أو عرقية أو لغوية ..الخ بمعنى الفئة المتميزة داخل الوطن الواحد نقلا عن:

سليم مطر،**جدل الهويات**،(العراق:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003).ص 26.

المبحث الثالث: الديمقراطية والإنقسامات الإجتماعية..حتمية زوال الدولة القومية

نتيجة لبروز الإنقسامات الإجتماعية كما رأينا كظاهرة عالمية متزايدة مست أغلبية الدول أدى ذلك إلى تراجع فكرة الدولة القومية في مقابل أقوامية الدولة وهي الفكرة التي يدور حولها هذا المبحث وذلك من خلال مطلبين يناقش الأول تحول الدولة القومية إلى أقوامية الدولة جراء ضعف هذه الأخيرة على إدارة الإنقسام الإجتماعي الذي سنناقش واقعه في المطلب الثاني.

المطلب الأول: تحول الدولة القومية

نشأة فكرة الدولة القومية بعد مؤتمر "واستفاليا" في القرن السابع عشر (17) وكانت فرنسا الثورية في ذلك الوقت أنموذج الدولة القومية حيث أخذت بمبدأ "سيادة الأمة" وتضمّن إعلان حقوق الفرد والمواطن لعام (1789م)، على أن كل سيادةٍ تقبع في الأمة وهو نفس الإتجاه الذي أخذ به الدستور الفرنسي، فقد نص في مادته الأولى على أن « السيادة هي وحدة واحدة لا تتجزأ.. وهي تعود إلى الأمة»[1].

وبالتالي فالدولة القومية تستلزم وجود مجال سياسي موحد[2]؛ بمعنى ضرورة الجمع بين الأمة الواحدة كاملةً والوحدة السياسية الواحدة فلا تتشتت الأمة الواحدة بين العديد من الأمم[3]. فهي دولة تقوم على التجانس التام بين مكوناتها.

لكن السؤال المطروح الآن والذي يفرض نفسه علينا بقوى هو:

"في حال وجود دولة ما تعاني من عدم التجانس (وهو حال أغلبية الدول إن لم نقل كلها) ما هو الحل الذي تقدمه لنا الدولة القومية؟

[1] أحمد سرحال، مرجع سابق، ص 88.
[2] آلان تورين، مرجع سابق، ص .125.
[3] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص28.

إن فكرة الدولة القومية في الحقيقة ما هي إلا فكرة تقوم على فرض ثقافة وأنموذج الجماعة المسيطرة أو جماعة الأغلبية (في حال وجود أغلبية ومجموعة من الأقليات) وبالتالي فالدولة القومية ما هي إلا دولة إستبعادية التي ترفض أية طرف آخر وتقوم بإستبعاده حتى ولو إستعملت في ذلك القوة، فقد جرى في القارة الأوربية مثلا عملية تهجير واسعة بغية تحقيق "التجانس القومي!".

ففي ألمانيا مثلا تمت عملية تهجير للطوائف الموجودة بها مقابل تقديم لهم معاشات رفيعة أو مساعدتهم للقيام بمشاريع إقتصادية في بلدانهم الأصلية أو البقاء وذلك يعني التضييق عليهم حتى أنه تشكلت عناصر متطرفة تلحق بهم أضرار بالغة وتهدد حياتهم وأمنهم وتؤذيهم في الأسواق والأماكن العامة وتحرق مساكنهم[1].

إن كل الدلائل الواقعية تشير إلا أن فكرة الدولة القومية ما هي إلا مرحلة تاريخية عفي عنها الزمن وتجاوزها لأن اللإنصياع وراء فكرة القومية هو إنصياع وراء العنف والتعصب ونبذ الآخر. ولا أدل على ذلك من التاريخ حيث شهدت البوسنة عملية تطهير عرقي كبيرة للمسلمين من طرف الصرب بدعوة تحقيق الدولة القومية "دولة الصرب الكبرى !!".

ليس هذا فقط بل إن العديد من الكتاب مثل "فرنسيس فوكوياما" يرون أن الدولة القومية كانت السبب الرئيسي لإندلاع الحربين خاصة الثانية التي لعبت فيها القومية الألمانية (النازية) والقومية الإيطالية (الفاشية) الدور الكبير.

لذلك يرى "فرنسيس فوكوياما"[2]« إن هذه القومية آخذة في الإضمحلال وواقع أوربا الآن هي منطقة تشهد قيام اليوم أكبر إنحسار للقومية لأنها عانت أكثر من غيرها من ويلات الإنفعالات القومية، وبالتالي الشعوب الأوربية خبرت اللاعقلانية وباتت تدريجيا تقبل بالبديل العقلاني» وذلك بالإعتراف بالآخر والتعايش معه.

إضافة إلى ذلك فإن فكرة القومية تقوم على أن الأمة هي سياج السيادة نافية بذلك حصة الجماعات الأخرى من هذه الدولة.

---

[1] محمد حجازي محمد، **الجغرافيا السياسية**،(د.ب.ن:د.د.ن،1996-1997). ص

[2] فرنسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، تر: حسين أحمد أمين،(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993).ص .

حيث ترى أن ليست هناك سيادات بقدر ما هناك أفراد وسيد واحد يمّثـــل في جسم الأمة بل قامت بأكثر من ذلك حيث عملت دولة- الأمة على إزالة كل الأفراد المخالفين لقوميتها في الكثير من الأحيان بالإعتماد على العديد من السياسات التي كان أخطرها سياسة الإبادة الجماعية* بدل الإعتراف وهو ما إتبعته فعليا معظم البلاد الإفريقية خاصة جنوب الصحراء من الستينات حتى الثمانينات القرن (20) العشرين تحت شعار "بناء الدولة القومية وعلاج أزمة الإندماج الوطني" وهو ما شهدته رواندا حيث عاشت حملة دموية سنة (1994م). ضد قبيلة التوتسي و بورندي في حق قبيلة الهوتو، وأوغندا في حق جماعات مختلفة (الأشولي Acholi، القبائل النيولونية و الباجندا)[1].

ومنه فإن دولة الأمة قد تسببت في الكثير من المشكلات الداخلية والنزاعات الإقليمية لذلك لابد من العمل على إيجاد حلول واقعية وعقلانية تؤدي إلى الخروج من الأزمة التي قد تسببها الإنقسامات الإجتماعية.

لذلك يرى "يورغن هابرماس" إن الحل يمكن في بناء تصور ذو بعد وطني للدولة الذي يجب بالنسبة إليه أن يسمح للسياسي بالإرتقاء إلى مستوى الإقتصاد العالمي دون أن يبقى رهين الحدود الضيقة للأمم لأن فكرة الدولة- الأمة فكرة ضعيفة لا تستطيع مواجهة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي تعيشها[2].

والحل الذي يقدمه "يورغن هابرماس" حول قيام تصور ذو بعد وطني لا يكون إلا من خلال إشراك الآخر و الإعتراف بأحقيته في المشاركة الفاعلة المتساوية في وضع السياسات العامة خاصة في ظل تزايد الإنقسامات الإجتماعية وتمسك كل قطاع بهويته الثقافية.

---

*يقصد بإبادة الجماعية genocideقتل العنصر البشري أو السلالة genus race لكن مع تطور المفهوم أصبح يشير إلى عملية قتل منظمة لجماعة عرقية ما أيا كان مفهومها و تدمير هذه الجماعة بشكل غير مباشر من خلال القضاء المدروس على المقومات التي تسمح بنموها و تكوينها بيولوجيا و إجتماعيا، كما يستخدم كمقابل لهذا المصطلح إبادة الهوية العرقية thenocide بمعنى تدمير ثقافة الشعب أو جماعة. نقلا عن:

محمود أبو العينين، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا**، (ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع،2008).ص 70.

[1] مرجع سابق ،ص 70.

[2] باتريك سافيدان، مرجع سابق، ص 08.

المطلب الثاني: واقع الإنقسامات الإجتماعية والتنوع الثقافي

بعدما لاحظنا أن الإنقسامات الإجتماعية والتنوع الثقافي هي ظاهرة موجودة بقوى على الساحة السياسية الدولية تأكد لنا –كما أشرنا – أي فكرة الدولة القومية هي فكرة شكلت أزمة في المجتمعات التي ظهرت فيها، وبدل توحيد المجتمع أدت إلى توطيد الإختلاف وتعميق الإنقسامات الإجتماعية فيه وبروز ظاهرة أقوامية الدولة كرد فعل عليها، حيث توصف أغلب مجتمعات العالم اليوم بأنها غير متجانسة والإختلاف فيها يكون فقط في درجة اللاتجانس.

حيث يقول "أرنت ليبهارت"[1]: «أنه في دراسة أجريت لمائة وأربعة (114) عشر تنظيما سياسيا وجد "روبرت دال" أن مجرد (36٪) من التنظيمات السياسية ذات تعددية معتدلة و (15٪) من التنظيمات السياسية المتسمة بالتعددية الظاهرة أو المفرطة، بينما (58٪) من هذه التنظيمات السياسية ذات المستوى المنخفض من التعدد الثقافي –وبالتالي فهو يرى- أن هذه الظاهرة هي ظاهرة عالمية فالكثير من الدول تعاني مشكلة الإنقسامات الحادة المتنوعة الأشكال وعدم الإستقرار السياسي».

ففي إفريقيا السوداء التي يناهز عدد سكانها اليوم (750) مليون نسمة توجد بها (54) دولة وتوجد في مقابلها (2200) إثنيه تتكلم بمثل هذا العدد من اللغات (2200 لغة)، وفي آسيا أكبر قارات العالم من حيث تعداد السكاني يعيش اليوم (3,5) مليار نسمة فيها يتوزعون بدورهم على أكثر من (2000) إثنية ينطقون بأكثر من (2000) لغة يعتنقون ديانات شتى فأندونيسيا مثلا: وهي رابع أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان يقطنها(215)مليون نسمة يتوزعون على(300) إثنية وينطقون (365) لغة[2].

إن هذا كله يفرض على الدول ضرورة وضع سياسات تتناسب مع هذا الوضع وذلك بإقامة برنامج واضح يهدف إلى الحد من الإقصاء وتدفع بإتجاه الإعتراف بالحق المشروع لكرامة الإنسان.

---

[1] أرنت ليبهارت، مرجع سابق، ص 13.

[2] **محمود محفوظ**،" الأقليات وقضايا الديمقراطية في العالم العربي رؤية جديدة:،مجلة الديمقراطية المصرية، د.ع،(15 شباط 2007).

هذا ما أدى إلى وجود مجموعة من النقاشات التي وصلت في بعض الأحيان إلى جدال حاد حول الطريقة الديمقراطية الصحيحة والصحية لمعالجة المشاكل المترتبة عن الإنقسامات الإجتماعية. وهذه النقاشات التي قد تؤدي إلى صدامات مثيرة حسب "باتريك سافيدان" يكون سببها في غالب الأحيان ينم عن سوء فهم أو مبالغة في التقدير يمكن تجنبها عند فهمنا للطبيعة الديمقراطية للتعدد الثقافي والرهانات التي يطرحها للخروج من المأزق[1].

وبالتالي فإذا كان المشكل هو سوء فهم للطبيعة الديمقراطية أدى إلى عدم التعامل مع الإنقسامات الإجتماعية بالطريقة التي تتناسب مع الممارسات والقيم الديمقراطية (مثل الدولة القومية خاصة في أوربا) **فهل يمكن تدارك ذلك مستقبلاً؟**.

[1] باتريك سافيدان، مرجع سابق، ص17.

خلاصة الفصل الأول

كان إهتمامنا منصبا في هذا الفصل على إستعراض أهم الأفكار المتعلقة بكل من الديمقراطية والإنقسامات الإجتماعية، و ذلك من خلال عرض مجموعة من التعاريف للديمقراطية ونشأتها والركائز التي تقوم عليها في المجتمعات التعددية ، بالإضافة إلى عرض تعاريف الإنقسامات الإجتماعية وتصنيفاتها و تقديم بعض العوامل التي أدت إلى بروزها كما تطرقنا لمسألة الدولة القومية وتعارضها مع الإنقسام الإجتماعي التي أصبحت ظاهرة موجودة في كل الدول تقريبا.

ومن خلال هذا الفصل المفاهيمي توصلنا إلى:

- إن الديمقراطية هي مفهوم قديم يضرب جذوره عبر التاريخ فقد عرفته الحضارات المختلفة كالحضارة اليونانية و الرومانية كمفهوم، وباقي الحضارات كالبابلية والإسلامية كممارسة.
- لتطبيق الديمقراطية خاصة في المجتمعات المقسمة يجب توفير مجموع من الشروط الضرورية كالتعددية والحرية والمساواة ...لتحقيق النتائج المرجوة منها.
- إن الإنقسام الإجتماعي هو ظاهرة عالمية فرضت نفسها كموضوع ينتظر من الباحثين الكثير من الدراسات والنقاش حوله.
- إن التلازم مابين الديمقراطية و الإنقسام الإجتماعي يعني بالضرورة زوال الدولة القومية .
- إن الإنقسام الإجتماعي يؤثر بشكل مباشر على كيان الدولة في حالة عدم ضبطه لذلك يجب توفير الآليات اللازمة لإدارته بطريقة ترضي جميع الأطراف وتحقق الإستقرار السياسي.

الفصل الثاني: الديمقراطية كآلية لإدارة الإنقسامات الإجتماعية.

المبحث الأول: الديمقراطية التوافقية كآلية لإدارة الإنقسامات الإجتماعية.

المبحث الثاني: المواطنة كآلية ديمقراطية لإدارة الإنقسامات الإجتماعية.

المبحث الثالث: الفدرالية كآلية ديمقراطية لإدارة الإنقسامات الإجتماعية.

مقدمة الفصل الثاني

بإعتبار الديمقراطية كما رأينا فلسفة حكم وحياة و إديولوجية قوامها الإنسانية، فهي تعمل دائما على إيجاد الحلول التي قد تواجه هذه الإنسانية وتعرض وجودها للخطر وبما أن الإنقسامات الإجتماعية قد يؤدي عدم تداركها إلى إنزلاقات خطيرة تهدد الكل، قامت الديمقراطية بوضع آليات تمنع حدوث هذا، والتي سنقوم بفصلنا هنا بالتركيز على ثلاثة(03) منها فقط وهي الديمقراطية التوافقية وآلية المواطنة والفدرالية.

ليس لأن البقية غير مفيدة أو غير مجدية ولكن إخترنا هذه الثلاثة فقط لإعطاء كل واحدة منها القدر الكافي لها من الشرح والتحليل، كما أن المعلومات التي لدينا متوفرة عنها أكثر من غيرها بالإضافة لكونها أكثر تطبيقا وبالتالي بإستطاعتنا تقديم نماذج عنها أكثر ليكون الفهم أكبر.

وعليه جاء تقسيم الفصل الثاني كالتالي: تحت عنوان الديمقراطية كآلية لإدارة الإنقسامات الإجتماعية، في المبحث الأول سنتناول الديمقراطية التوافقية كآلية لإدارة الإنقسامات الإجتماعية، والمبحث الثاني المواطنة كآلية ديمقراطية لحل الإنقسامات الإجتماعية، أما المبحث الثالث فاخترنا آلية الفدرالية لإدارة الإنقسامات الإجتماعية.

المبحث الأول: الديمقراطية التوافقية كآلية لإدارة الإنقسامات الإجتماعية.

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية التوافقية.

المطلب الثاني: أركان الديمقراطية التوافقية.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة لقيام الديمقراطية التوافقية.

المبحث الأول: الديمقراطية التوافقية كآلية لإدارة الإنقسامات الإجتماعية

تطرح لنا الديمقراطية مجموعة من الحلول لإدارة الإختلافات الموجودة في المجتمع وتعتبر الديمقراطية التوافقية من إحدى هذه الآليات الناجعة لذلك وهذا بما توفره هذه الآلية من ضمانات الكفيلة لذلك والتي سنتطرق إليها في هذا المبحث من خلال التطرق في المطلب الأول لتعريف الديمقراطية التوافقية بإعتبارها الخطوة الأولى لفهم أي موضوع ثم البحث في أركانها وأخيرا العوامل المساعدة في قيامها.

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية التوافقية

تعتبر الديمقراطية التوافقية إحدى الآليات الديمقراطية لمواجهة المشكلات المرتبطة أساسا بالتعددية في المجتمعات اللامتجانسة وقد إرتبطت بالفكر السياسي الغربي[1] على يد مجموعة من المفكرين أمثال "جوزيف شومبيتر" و" أرنت لبيهارت" وغيرهم من المفكرين الذين أطلقوا عليها في البداية مجموعة من المسميات حيث وصفها "جيرارد لامبروخ"Gerhard Lehmbruch" في بادئ الأمر بعبارة "الديمقراطية النسبية" "proporzdemokratie" ثم بعبارة "الديمقراطية التوافقية" "konkordanzdemokratie " في معرض حديثه عن النمسا وسويسرا، أما"ج.بنغهام باول"G.Bingham.Powell" فقد وصفها بخاصية "التجزؤ الإجتماعي" بينما وصفها "يورغ شتاينر "Jurg steiner" "الإتفاق الرضائي"، أما "أرنت لبيهارت" فقد أطلق عليها وصف "الديمقراطية التوافقية"[2].

والديمقراطية التوافقية مصطلح مستوحى من مفهوم "consociotio"، الذي وضعه "يوهانس الثوسيوس" في كتابه مختصر المنهج السياسي. (1603) Poulitika Mthodice Digesta

[1] **ياسين سعد محمد البكري**،"إشكالية الديمقراطية التوافقية و انعكاساتها على التجربة العراقية"،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،العدد27(2009)،ص 60.

[2] أرنت لبيهارت، مرجع سابق، ص 12.

والذي يقابله باللغة الإنجليزية "consensus democracy".[1]

وتاريخيا نشأة الديمقراطية التوافقية وجرى تدويلها بنشر مؤلفات متعلقة ببعض البلدان الأوربية ذات التنوع الإجتماعي مثل بلجيكا والنمسا وسويسرا وكذلك كندا، ثم إمتد هذا المفهوم إلى بعض بلدان عالم الثالث خصوصا لبنان، ماليزيا، قبرص، كولومبيا، والأورغواي، ونيجيريا[2]، وذلك كان نتيجة إدراك العديد من العلماء مثل: "جوزيف شومبيتر" بأن الإحاطة بالظروف المجتمع الصناعي المعقد جديرة بتقويض جوهر الليبرالية المتمثلة في حرية الإختيار ولذلك كان إسهامه بداية تحول كبير في النظرية الديمقراطية الذي نستطيع أن نقول عنه بداية تحول من سياسة الأفراد إلى سياسة الجماعات[3].

بالإضافة إلى المساهمة الكبيرة للمفكر الهولندي "أرنت لبيهارت" والتي قام بتطوير أنموذج "غابريال الموند" والذي يقوم على تصنيف الأنظمة السياسية بالإستناد إلى درجة الإنقسامات السياسية في المجتمعات الغربية.

بالإضافة إلى أعمال الفيلسوف الألماني "يورغن هابرماس""Jurgen habermas" الذي يقترح المناقشة الخاصة بتفضيل الإقناع العقلاني الذي يؤدي إلى التوافق رشيد في الرأي الذي يمكن الوصول إليه بالخطاب" discourse" على كل الأحكام الأمبريقية والتي تتطلب خطابا نظريا يفضي إلى أحكام تتعلق بالحقيقة وأحكام أخلاقية تتطلب خطابا عمليا يقضي إلى أحكام تتعلق بالصواب[4].

إن كل هذا الزخم الفكري الذي صاحب بداية إكتشاف الديمقراطية التوافقية أدى إلى وجود العديد من التعريفات لها.

---

[1] ويكيبيديا الموسوعة الحرة،الديمقراطية التوافقية:2014/05/01 سا09:00
http://ar.wikipedia.org/wiki.

[2] ياسين محمد سعد البكري،مرجع سابق، ص ص59-60.

[3] وحيد عبد المجيد،الانتخابات الأروبية و التحولات الديمقراطية المعاصرة "ديمقراطية تعددية ليبرالية":2014/05/01 سا 19.20
http://dijital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial.

[4] روبرت دال، المرجع السابق،ص165.

فـــــ"أرنت لبيهارت"[1] يرى أن الديمقراطية التوافقية هي أنموذج تجريبي ومعياري في الوقت نفسه وهي بمثابة تفسير للإستقرار السياسي حيث فيها تتعرض الميول اللامركزية الملزمة للمجتمع التعددي للمقاومة بواسطة المواقف البناءة والسلوك التعاوني الّذين يبدِيهُما زعماء مختلف قطاعات السكان وبالتالي فالتعاون هو الصفة الظاهرة اللازمة للديمقراطية التوافقية التي تكون خاصة من طرف النخبة التي تمثل كل القطاعات المختلفة للضمان الإستقرار السياسي.

وقد لاحظ "أرنت لبيهارت" أن هناك عاملين يؤديان إلى الإنقسامات بحسب البيئة الموجودة فيه إن كانت غربية أم عالم ثالثية، فبالنسبة للمجتمعات الغربية فإن الإنقسامات الإجتماعية والسياسية يعتبر العامل الإيديولوجي السبب الرئيسي فيها. أما في المجتمعات الثالثية فإن الهوية وما يرتبط بها هو السبب الرئيس. لذلك ليس ثمة تمييز واضح بين المجال السياسي والمجال الإجتماعي والشخصي وأن الإرتباطات المجموعاتية تتوافق مع ما أسماه "كليفورد غيرتز" بالولاءات الأولية التي تقوم على رابطة الهوية وكلا العاملين الإيديولوجي أساسا والهوياتي ينصهران في ما أسماه المجتمعات المتعددة[2]، التي تعتبر الديمقراطية التوافقية هي الآلية المثالية لحل مشكلة الإنقسامات فيها.

أما"جوزيف شومبيتر"[3] فيرى« أن الديمقراطية التوافقية على أنها منهج سياسي وتنظيم مؤسسي للوصول إلى القرارات » .

أما "محمد عاشور مهدي"[4] فيرى أنها« صيغة حكم تقوم على الإئتلاف الحاكم ذي قاعدة عريضة تحتوي بداخلها الجماعات الإثنية في المجتمع بحيث يحظى كل طرف بجانب أو نصيب من المشاركة في الحكم».

أما "أحمد مالكي"[1] فيرى بأنها« مبدأ أساسي للحكم ووسيلة لازمة لإقرار الحريات وتقييد السلطة وبواسطته يتم التعامل مع الأفراد بحسبهم بشر وليس أدوات ووسائل، إضافة إلى أن التوافق

---

[1] أرنت لبيهارت،مرجع سابق، ص 12.

[2] أحمد مالكي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في الغرب، 2014/05/16، 09.55.
Akbarhttp://w.w.w.aljaredah.com/paper.php?sourc

[3] سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية و منهجية حديثة**، (مصر:د.د.ن،2005). ص 43.

[4] محمد عاشور مهدي،مرجع سابق،ص 131.

يأخذ شكل عقد إجتماعي" contrat social " يلزم الجميع بالإنصياع للقواعد الموضوعة والمقررة من طرف الحكومة».

أما "محمود أبو العينين"[2] فقد عرف الديمقراطية التوافقية على أنها « إحد الإقترابات الكلية لإدارة الصراع العرقي، سواء على مستوى المركزي للسلطة في الدولة أو على المستويات الفرعية أو المحلية».

أما "محمد محفوظ"[3] فقد أعطى لها وصف « الديمقراطية التشاركية التي تقوم على وجود عقد إجتماعي- سياسي ينظم علاقة بين مختلف الدوائر والقطاعات، حتى تنتظم جميع الكفاءات الوطنية في مشروع البناء والعمران».

أما "ماجد أحمد" [4]فيعرفها على أنها« منح القوى السياسية التي تعبر عن مصالح الطوائف المكونة للمجتمع إمكانية إيقاف قرارات القوى السياسية الأخرى عند إتخاذها لقرارات تضر بمصالحها بغض النظر عن حجم الكتلة، وذلك مع إفتراض وجود إنقسام وصراع مجتمعي خطير لا يمكن إحتواؤه إلا عبر هذه الصيغة».

[1] أحمد مالكي، "الإسلاميون والثورات العربية"،ورقة مقدمة في ملتقى حول الإسلاميون وإدارة التوافق السياسي،(الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات"11-12 سبتمبر 2012).ص 6.

[2] محمود أبو العينين، مرجع سابق، ص ص 96-97.

[3] محمود محفوظ، مرجع سابق.

[4] ماجد أحمد الزاملي،الديمقراطية التوافقية في مجتمعات متعددة الأعراق والطوائف،052014/16 ، سا 10:10
http://w.w.w.iraqicp.com/index.php

المطلب الثاني: أركان الديمقراطية التوافقية

يرى "أرنت ليبهارت" أن الديمقراطية التوافقية تقوم على أربع عناصر أساسية والذي إعتبرها دارسو الديمقراطية التوافقية كأركان أساسية يجب توافرها في هذه الآلية من أجل إنجاحها أو توفير مستلزمات تطبيقها ومن هنا فإن غياب لأحد هذه الأركان سيؤدي لفشلها أو عدم إكتمال متطلباتها الأساسية وتتمثل هذه العناصر في[1]: حكم الإئتلاف الواسع، الفيتو المتبادل، النسبية، الإستقلال الإقطاعي.

أولا: الإئتلاف الواسع

ويعتبر من أهم العناصر ويقوم على الحكم من خلال إئتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات العامة في المجتمع التعددي ومن الممكن أن يتخذ ذلك عدة أشكال متنوعة، منها حكومة إئتلافية موسعة (النظام البرلماني) مجلس موسع أو لجنة موسعة ذات وظائف إستشارية هامة (في حكومة الجمعية) أو إئتلاف واسع للرئيس وسواه من كبار أصحاب المناصب العليا (النظام الرئاسي).

والإئتلافات الواسعة تنتهك القاعدة القاضية بأن تحصل الحكومة في الأنظمة البرلمانية على تأييد الأكثرية ولكن ليس تأييد الأكثرية الساحقة. فالإئتلاف الصغير الحجم لا يسمح بوجود معارضة ديمقراطية فاعلة فحسب بل هو يتشكل بسهولة أكبر لأن ثمة عدد أقل من وجهات النظر والمصالح المطلوب التوفيق بينها.[2]وبالتالي فهو يرى أن هناك نوعين من الإئتلاف، إئتلاف صغير الحجم والذي يقوم على اللعبة الصفرية والتي تؤدي إلى وجود رابح واحد وخاسر، و هي تتكون من مجموعة من الأصدقاء العقلانيين حسب "أرنت"، يمتلكون المعلومات الكاملة عنها وينظرون إليها على أنها مجرد لعبة ولا صعوبة لديهم في تقبل فكرة الرابح والخاسر.

ويرى "أرنت" أن هذا الحجم يصلح في المجتمعات المتجانسة ذات الدرجة العالية من الإجماع حيث تعتبر المكاسب المشتركة ضمن هذا الإئتلاف أمرا مفروغا منه (عن طريق المكاسب المشتركة أو

[1] أرنت ليبهارت، مرجع سابق، ص 47.
[2] مرجع سابق، ص48.

الدفعات الجانبية أي إتفاقات خاصة حول تقاسم الأرباح حسب وليام)، ويعطي "أرنت" بريطانيا كمثال على هذا النوع من الإئتلافات، حيث تتكون من إئتلافات مصغرة ومعارضة واسعة وبالتالي فهو يرى فيها نوعا من الإستبعاد يقوم على مبدأ حكومة ضد معارضة وهو أسلوب خصومي حسب تعبير "الموند" وهو يناسب المجتمعات المتجانسة فقط عندما لا يكون محط الرهان عاليا جدا، وبما أن الرهانات السياسية أكثر ما تكون عالية في المجتمعات المتعددة فهو ينصح بأن لا تدار الشؤون السياسية بإعتبارها لعبة ومن الأنسب لذلك هو إتباع الأسلوب أو النوع الثاني وهو الإئتلاف الموسع الذي يلائم طبيعة هذه المجتمعات وذلك لأن المعلومات غير كاملة والأشخاص أقل تعارضا.

لذلك حتى في البلدان التي هي ليست تعددية ولا توافقية قد يتم تشكيل إئتلاف واسع كوسيلة فعالة لمعالجة أزمة داخلية أو خارجية خطيرة، من ذلك أن بريطانيا العظمى والسويد وكلاهما ينتميان إلى فئة الديمقراطيات المتجانسة فقد إعتمدتا الإئتلاف الواسع خلال الحرب العالمية الثانية.

وبالتالي فالإئتلافات الموسعة قد حققت في عدد من البلدان الأخرى الوحدة والإستقرار خلال فترات إنتقالية متأزمة وذلك بتهدئة الأجواء وتقوية الإجماع، ويذهب "جوليوس" أيضا إلى أن المعارضة السياسية قد تكون ضارة أيام الأزمات. وفي المجتمعات التعددية تشكل طبيعة المجتمع بحد ذاتها "أزمة" وهي أكثر من مجرد حالة طارئة ولهذا فهي تستدعي إئتلافا واسعا أطول أجلا[1].

ولذلك يعتبر الإئتلاف الواسع السبيل الأمثل للحفاظ على الإستقرار السياسي في المجتمعات المتعددة وتحقيق الوحدة. وتقدم سويسرا والنمسا أفضل مثاليين حسب "أرنت" للإئتلاف الواسع في شكله الأمثل ففي السنوات الأخيرة باتت الهيئة التنفيذية الفيدرالية السويسرية السباعية الأعضاء سنة (1959) المسمات بالمجلس الفدرالي تتألف من أعضاء الأحزاب الأربعة بنسبة تتلائم مع قوتها الإنتخابية عضوين من كل: الراديكاليين، الإشتراكيين والكاثوليك وعضو واحد من حزب الفلاحين وهؤلاء الأعضاء يمثلون مختلف اللغات والأقاليم[2].

ثانيا: الفيتو المتبادل حكم الأغلبية المتراضية

بحسب هذا الترتيب فإن كل جماعة مشتركة في الإئتلاف الوفاقي لها الحق في إستخدام الفيتو، ويعتبر حق الفيتو من جملة الآليات الدستورية والقانونية التي تحد من إحتمال قيام

[1] مرجع سابق، ص ص 49-53.
[2] مرجع سابق، ص ص 56-57.

الديكتاتوريات في البلاد ويسمح حق الفيتو للفئات المختلفة بمنع صدور نمط معين من القرارات و يجري هنا التمييز بين نمطين من القرارات:

ـ الأول: هو القرارات التي تمس المصالح الحيوية للجماعات المؤتلفة، وهذه يُستخدم فيها الفيتو إذا وجدت الجماعة معينة، أن مشروع القرار يصيبها بضرر كبير.

ـ الثاني: هو نمط القرارات الذي يؤثر تأثيرا محدودا وعاديا على الجماعات المؤتلفة وهنا يجري عادة إستبعاد أداة الفيتو واللجوء إلى التصويت[1].

وهناك نوعان من الفيتو المتبادل، فقد يكون غير مكتوب يقوم على العرف مثل سويسرا وهولندا، أو أن يكون مكتوبا في الدستور أو متفق عليه رسميا مثل النمسا. ففي بلجيكا مثلا كانت تقوم على حق الفيتو المتبادل الغير المكتوب حيث كان يعتبر مجرد تعبير غير رسمي على العلاقات بين العائلات الروحية الكاثوليكية الإشتراكية والليبرالية إلا أنه حصل على الإعتراف الدستوري بالنسبة للمسائل المتعلقة بالجماعات اللغوية فأصبحت قوانين التي تؤثر في المصالح الثقافية والتربوية لهذه الجماعات لا يمكن تشريعها إلا إذا وافقت عليها أكترية ممثلي الجماعات الناطقة بالهولندية أو الفرنسية في البرلمان[2].

ثالثا: النسبية

وهي كمعيار أساسي للتمثيل السياسي والتعيينات في مجالات الخدمة المدنية وتخصيص الأموال العامة.

وتقوم النسبية بوظيفيتين هامتين الأولى أنها طريق في توزيع التعيينات في الإدارات العامة والموارد المالية القليلة على شكل مساعدات حكومية على مختلف القطاعات[3].

---

[1] رغيد الصلح،" الديمقراطية في إطارها العالمي واللبناني"، دراسة مقدمة لمشروع برنامج للأمم المتحدة الإنمائيundp في مجلس النواب اللبناني ،الملف السادس عشر16 (كانون الثاني 2007)، ص23.

[2] أرنت ليبهارت، مرجع سابق، ص66 .

[3] مرجع سابق، ص66.

وذلك بما يوازي حجم وأهمية كل من هذه الجماعات.[1]

فالنسبية معيار محايد وغير منحاز للتوزيع تزيـــل عددا كبيرا من المشاكل المسببة للإنقسامات في عملية صنع القرارات وتخفف بذلك من أعباء الحكم التوفيقي[2].

أما الوظيفة الثانية فتقوم على إشراك الفئات المؤتلفة في آليات ومواقع صنع القرار التي تضمن صنع القرارات عن طريق التوافق والإجماع.[3]

لذلك يعتبر "يورغ شتاينر" أن الأنموذج النسبي هو الأنموذج الذي تؤثر فيه كل الجماعات في قرار ما بنسبة قوتها العددية، لذلك فإن الصيغة السويسرية التي تكلمنا عنها سابقا هي الصيغة النسبية.

غير أن هذه الطريقة قد لا تضمن دائما تحقيق النفوذ والتأثير النسبي إذا كان القرار يحتمل القبول أو الرفض فإذا لم يكن الإجماع فلا مفر من وجود رابحين وخاسرين حسب "أرنت" لذلك يمكن تجنب ذلك من خلال معالجة الآنية لمجموعة من القضايا عبر تنازلات متبادلة (أسلوب الحزمة) وذلك عن طريق المقايضة وتفويض القرارات الصعبة المصيرية إلى كبار زعماء قطاعات الخمسة[4].

رابعا: الإستقلال الإقطاعي

وهو يشير إلى وجود حكم أقلية أو جماعة تتمتع بحق التقرير والتصرف في الشؤون التي تعنيها بصورة خاصة مع مشاركتها مع الفئات الأخرى على قدر حجمها، في إتخاذ القرارات وإدارة البلاد[5] وهذا التطبيق للمبدأ الفدرالي الذي يجعل لكل من الحكومة الفدرالية والحكومة المحلية حيزا من السلطة والحكم بحيث تتمتع كل منهما بالإستقلال والصلاحيات الكافية في إطاره[6]– التي سنتناولها بشيء من التفصيل في المبحث الثالث–.

---

[1] رغيد الصلح، مرجع سابق، ص 23.
[2] أرنت ليبهارت، مرجع سابق، ص 66.
[3] رغيد الصلح، مرجع سابق، ص 23.
[4] أرنت ليبهارت، مرجع سابق، ص68.
[5] محمد بشير الأعور، مرجع سابق، ص 103.
[6] رغيد الصلح، مرجع سابق، ص 20.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة لقيام الديمقراطية التوافقية

نلاحظ مما سبق أعلاه أن الديمقراطية التوافقية تعتبر إحدى الآليات الديمقراطيات المفيدة جدا في المجتمعات المتعددة الجنسيات وأكبر دليل على هذا هو نجاح هذا الأنموذج في الدول الأوربية مثل النمسا التي تعتبر أقرب النماذج المطبقة للديمقراطية التوافقية عصر الإئتلاف الكبير فيما بين عامين (1945) و (1960)[1]، بالإضافة إلى بلجيكا وهولندا وسويسرا حيث تعيش هذه الدول جميعا إنقسامات كبيرة وحادة في مجتمعاتها، فسويسرا مثلا توجد بها أربع لغات أصلية، الألمانية والفرنسية والإيطالية والرومانشية، والديانة البروتستانتية والكاثوليكية، والخلافات في اللغة والدين فيها متداخلة، فبعض المتحدثين بالألمانية من البروتستانت، وبعضهم من الكاثوليك، في حين أن بعض المتحدثين الفرنسية كاثوليك، والبعض الآخر بروتستانت[2]، صحيح أن هذه الإختلافات متداخلة قد خففت من حدة الصراعات بشأن اللغة والدين إلا أن هذا لم يكن كافي لتجاوزها وهو ما حتم ضرورة وجود الآلية اللازمة لتدارك الإختلافات، وهو الأمر نفسه الذي نجده في بلجيكا حيث يختلفون كذلك في اللغة (الفرنسية والفلمنكية) والديانة (البروتستانت وكاثوليك واللاديني)، وهناك منطقتان متجانستان نوعا ما، إحداهما مجاورة لفرنسا يغلب عليها الناطقون بالفرنسية والبروتستانت و اللادينيون، أما الأخرى مجاورة لهولندا فيها فلمنكية وكاثوليك وفي الوسط العاصمة بروكسل مختلطة، وبالتالي فالنظام السياسي التوافقي فيها يتكون من وزارة متعددة الأحزاب وحكومات إئتلافية التي تشكل عادة من ممثلين للقطاع البروتستانت المتكلم بالفرنسية، والقطاع الكاثوليكي المتكلم بالفلمنكية[3].

وتعتبر هذه الدول الأربعة هي الدول الملهمة لفكرة الديمقراطية التوافقية وذلك لقدراتها على مواجهة الصعوبات الطبيعية من خلال صيغة ديمقراطية تضمن تحقيق الإستقرار السياسي وهو ما أدى بدوره إلى تطور الفكر السياسي الديمقراطي إتجاه الإعتراف بالحقوق الجماعية لأصحاب الهويات المختلفة والتأكيد على أنهم يستطيعون أن يعيشون جنبا بجنب داخل الوحدة السياسية الواحدة، وعليه فالفرنسي في سويسرا أو بلجيكا مثلا سيشعر بإنتمائه إلى سويسرا أو بلجيكا أكثر مما يشعر به قبل تطبيق الديمقراطية التوافقية وبالتالي فالديمقراطية التوافقية تقدم نموذج للإحترام المتبادل يشعر فيه جميع

[1] ماجد أحمد الزاملي، مرجع السابق.
[2] روبرت دال، مرجع سابق، ص ص175-176
[3] مرجع سابق، ص176.

الموطنين بالإنتماء لهذا النظام وأنهم شركاء فعليين في الدولة[1]، وبالتالي تستطيع العيش في إطار من التعددية السياسية يكون فيه وجود مجال إجتماعي وفكري يمارس الناس فيه "الحرب"بواسطة السياسة أي بواسطة الحوار والنقد والإعتراض والأخذ والعطاء وبالتالي فالتعايش في إطار السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية حسب "محمد عابد الجابري" ولا يكون ذلك إلا من خلال نبذ التعصب والإعتراف بوجود أكثر من "صح" واحد وبأن تحقيق الذات الجماعية والفردية يتم بموازاة مع ضمان ذات الآخر وحقوقه الجماعية[2]، أي لا تكون الجماعات المتناحرة لديها خطة إستيعاب أو دمج لأن ذلك سيؤدي لا محالة إلى مباراة صفرية لا مجال منها للتوافق[3]، وفي العالم الثالث نجد أن هناك نماذج ناجحة للديمقراطية التوافقية كلبنان وماليزيا، فلبنان مثلا مجتمع متعدد دوائر الإنتماء حيث يقسم إلى مسلمين ممثلين بالسنة والشيعة، ونصارى ممثلين بالموارنة والأرثوذكس، إضافة إلى هؤلاء يرى "أرنت لبيهارت" أن هناك عشرة (10) طوائف أصغر حجما ومعظمها من النصارى (كالكاثوليك) والمسلمين (كالدروز) وقد ظل لبنان ديمقراطي توافقي منذ إستقلاله سنة (1943)، حتى سنة (1975)، فقد أعطى ميثاق الوطني غير الرسمي وغير مكتوب الذي عقد أيام الإستقلال بالحكم من خلال إئتلاف واسع لأصحاب المناصب العليا رئيس ماروني للجمهورية، رئيس سني للحكومة، رئيس شيعي لمجلس النواب وأرثوذكسي نائبا لرئيس الحكومة ومجلس النواب وإنعكست القوة العددية للطوائف على أهمية هذه المناصب وكانت الحكومة التي تمثل فيه الطوائف تمثيلا نسبيا جزءا من هذا الإئتلاف الواسع الحاكم ولذلك عبر عنه "مايكل سليمان"بأنه نظام تمثيل نسبي مسبق الضبط على أساس طائفي وديني[4].

إلا أن ذلك لا ينفي أن الديمقراطية التوافقية في لبنان تواجهها صعوبات كبيرة أخطرها هو تشابك لبنان السياسي المذهبي مع وضعه الجغرافي السياسي الذي جعل منه محور أساسيا في قلب

[1] ماجد أحمد الزاملي، مرجع سابق.

[2] وفاء لطفي، "التعددية المجتمعية"، جامعة 6 أكتوبر القاهرة، ص 22-27
www.asharqalarabi.org.uk/markaz/t-02052012.doc

[3] محمود أبو العينين، مرجع سابق، ص 99.

[4] أرنت لبيهارت، مرجع سابق، ص ص225-226.

الصراع العربي –الإسرائيلي ونقطة إستقطاب وسطية لكل هزة أو إضطراب في أي توازن إقليمي خاصة إذا كانت له علاقة بمجريات هذا الصراع[1].

وفي الأخير ومما سبق يمكننا إستخلاص أهم الشروط اللازمة لنجاح الديمقراطية التوافقية:

- على القادة السياسيين أن يتبنوا الإلتزام بالإستقرار السياسي والإقتصادي لبلادهم وأقاليمهم والإبتعاد عن الإنغماس في السياسة الدولية حتى لا تكون النخب محط إستقطاب للقوى الدولية والإقليمية التي تنعكس بصورة مباشرة على العلاقات الداخلية مثل لبنان.
- العمل على وضع ميزان القوى يكون عن طريق التوازن النسبي بين الجماعات التي نظمتها الدولة.
- وجود تباينات واضحة في المجتمع المقسم تفرض ضرورة الإعتراف بها و إعطاء لها الحق بتمثيل نفسها ككيان مستقل عن طريق الأحزاب مثلا في إطار الدولة الواحدة وذلك عملا بالفكرة القائلة الأسوار "الجيدة تخلق الجيرة الجيدة"[2].
- إقتناع كافة النخب بأن الجدل السياسي هو السبيل الوحيد لإيجاد الحلول التي تواجهها هذه المجتمعات.

[1] **هناء صوفي عبد الحي**،" الديمقراطية التنافسية و الديمقراطية التوافقية الحالة اللبنانية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد12، (2006)،ص 134.

[2] رغيد الصلح، مرجع سابق، ص17.

المبحث الثاني: المواطنة كآلية ديمقراطية لإدارة الإنقسامات الإجتماعية.

المطلب الأول: تعريف المواطنة.

المطلب الثاني: مقومات المواطنة الديمقراطية.

المطلب الثالث:دور آلية المواطنة في المجتمعات المنقسمة.

المبحث الثاني: المواطنة كآلية ديمقراطية لإدارة الإنقسامات الإجتماعية

سنحاول من خلال هذا المبحث للتطرق إلى الآلية الديمقراطية التالية وهي آلية المواطنة التي تقدمها لنا كعلاج للإختلالات التي تنشب في المجتمعات المركبة وذلك بوضع أهم تعريفاتها في المطلب الأول ثم مقوماتها في المطلب الثاني وكيف يمكن أن تسهم في إستقرار المجتمعات في المطلب الثالث.

المطلب الأول: تعريف المواطنة

بداية يجب أن نشير أننا قد لا حظنا خلطا لدى بعض الباحثين حول مفهوم المواطنة أو دولة المواطنة وبين الدولة القومية لهذا وجب علينا تحديد الفرق بين الدولة التي تطبق المواطنية والدولة التي تقوم على القومية. فالقومية كما رأينا سابقا هو الإحساس بالإنتماء إلى جماعة أو طائفة معنية، والدولة القومية هي التي تقوم على مبادئ وثقافة تلك الجماعة، وبالتالي فالدولة القومية تفترض تلقائيا التجانس التام بين أفرادها.

أما المواطنة فهي متجذرة في التاريخ حيث ترجع أصولها إلى الحضارتين اليونانية والرومانية[1]، وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية "سيفيتاس". "civitas". التي تعني المواطنة و"سيفيس". "civis". المواطن للدلالة على الوضعية القانونية للفرد في أثينا[2]، وهي معادلة تقريبا لكلمة اللاتينية "بوليس". "polis". والتي تعني المدنية وقد عرفتها موسوعة "كولير" الأمريكية[3] على أنها «أكثر الأشكال عضوية في الجماعة السياسية إكتمالًا».

أما "أنيسات لوبورس" Anicet Lepors"[4] في كتابه " المواطنة مثل الديمقراطية" فقد عرفها بأنها « نتاج المتناقضات والتسويات، المنازعات والتوافق، قيم مشتركة ومجابهات، أفكار تتكافل وتتعارض».

---

[1] **مسعود موسى الربضي**، "أثر العولمة في المواطنة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19،(2013).

[2] حليمة بومريز، مرجع سابق، ص 82.

[3] علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، ورقة معدة للاجتماع السنوي العاشر(10) لمشروع دراسات الديمقراطية انجلترا.

alkawari@hotmail.com

[4] حليمة بومريز، مرجع سابق، ص 84.

وبالتالي فالمواطنة بهذا المعنى هي إجتماع الأفراد المختلفين فكريا وعقائديا... في إطار الدولة المواطنتية التي تقوم بالمساواة بينهم وذلك بقبول إختلافاتهم إجتماعيا وتوحيدهم سياسيا.

أما عبد "الكريم غلاب"[1] "يرى «أن المواطن يأخذ جذره من الوطن في أوسع معانيه الذي يمنح المنتمي إليه الإقامة والحماية والتعليم...الخ. وتلك الحقوق يتيحها ولا نقول يمنحها ويلتقي مفهوم الإسمي للمواطن مع المفهوم الإسمي للإنسان... لينتقل مفهوم المواطن إلى مفهوم أشمل وهو المواطنة فتصبح المواطنة إنسانية مضافا إليها التعلق بشخص آخر يشاركه الوطن ويقتسم معه مضامين "الوطن" و"المواطن" وليس أكثر دقة من هذا المفهوم من كلمة المواطنة، في العربية لأنها مفعّلة بين إثنين الذين يصبحون عشرات أو مئات الملايين يتفاعلون حول الوطن فيقتسمون كل الإنتماءات وكل الحقوق وكل الواجبات».

أما شابة "محمد فيعتبر المواطنة "[2] «من المفاهيم الأساسية وضرورية لبناء وطن متكامل ومتجانس فيما بينها على مستوى الرؤى والسياسات العامة للدولة رغم إختلاف الأعراف والديانات، فالمواطنة تبقى هي الضامن للجميع الحقوق والواجبات».

أما "بومريز حليمة "[3] فترى «أن مفهوم المواطنة يشير إلى أن التسليم بالإختلاف لا يحول دون الإنتساب لمواطنة مشتركة يتمتع بها جميع المواطنين بغض النظر عن أي إعتبارات بسبب اللون أو المعتقد السياسي أو الديني أو الأصل أو الجنس أو غير ذلك».

بالمساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون، والتمتع بحق المشاركة الفعالة في إتخاذ القرارات الجماعية يعتبرا سندا لرابطة المواطنة وبالتالي فالمواطنة تصبح الإجابة على السؤال الذي طرحه الكاتب الفرنسي "rowls" عن إمكانية أن تتعايش وتتجمع المذاهب المختلفة والمتعارضة لأفراد في مفهوم سياسي واحد، إنها المواطنة الديمقراطية.

---

[1] علي خليفة الكواري، مرجع سابق، ص 15.

[2] محمد شابة، الحوار المتمدن ،الديمقراطية حقيقة المفهوم وعلاقته بمؤسسات التنشئة الاجتماعية،
http://4hathalyoum.net/iraqnews.php?a

[3] حليمة بومريز، مرجع سابق، ص 84.

المطلب الثاني: مقومات المواطنة الديمقراطية

يتطلب تطبيق مبدأ المواطنة الديمقراطية توفير مجموعة من الشروط الأساسية والتي نستطيع من خلالها أن نقول أن الدولة قامت بمراعاة مبدأ المواطنة من عدمه والتي يمكن تلخيصها في مجموعة العناصر التالية:

أولا: الحقوق المدنية

هي مجموعة من الحقوق تتمثل في حق المواطن في الحياة بحرية طالما أنها لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية الآخرين، وحق كل مواطن في حماية القانون له، وحقه في حرية الفكر، والدين والتعبير عنها في إطار النظام والقانون[1].

ثانيا: الحقوق السياسية

وتتمثل هذه الحقوق في حق الإنتخاب والترشح في السلطة التشريعية والسلطات المحلية وحق كل مواطن بالعضوية في الأحزاب وتنظيم حركات وجمعيات و الإنتظام لها ومحاولة تأثير في القرار السياسي والمشاركة في إتخاذه من خلال الحصول على معلومات وحق تقلد الوظائف العامة في الدولة والحق في التجمع السلمي.

ثالثا: الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية

تتمثل الحقوق الإقتصادية أساسا بحق كل مواطن في العمل في ظروف منصفة وتحقيق توزيع العادل للثروة بين الجماعات المختلفة. والحقوق الإجتماعية تتمثل في توفير الحماية والحق في الرعاية الصحية والغذاء والتأمين الإجتماعي والحق في المسكن والتنمية... أما الحقوق الثقافية فتقوم على حق الجماعات بالإحتفاظ بهوياتهم الثقافية ودمجها في الثقافة العامة في مختلف أنشطة الحياة، والإلتزام بالقواعد والقوانين الأساسية المنظمة للحياة العامة في الدولة وهذا يعني تقبل مُجمّع الدولة وجود هذه الجماعات المتمايزة ثقافيا والإعتراف بحقها في الإحتفاظ بمقومات ثقافتها الخاصة[2].

[1] مسعود موسى الربضي، مرجع سابق، ص117.
[2] مرجع سابق، ص117.

ولا تتأتى كل هذه الشروط المواطنية إلا من خلال وجود وفاق مجتمعي قائم على التراضي يجسد عقد إجتماعي في صورة دستور ديمقراطي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين ويحدد إختصاص كل سلطة من السلطات ويكفل الحقوق والحريات العامة[1] من دون تمييز ديني أو عرقي أو بسبب أيّ إعتبار آخر، ومن ثمة تجسيد ذلك التوافق في صورة دستور ديمقراطي.

ومن هنا فإن الحد الأدنى لإعتبار دولة ما، مراعية لمبدأ المواطنة من عدمه يتمثل في وجود شرطين جوهريان: أولهما زوال وجود مظاهر حكم الفرد أو القلة أو جماعة معينة، وتحرير الدولة من التبعية لشخص الحاكم، وثانيها إعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية متساوية مع لآخر ،كما تتوفر ضمانات قانونية وإمكانيات إجتماعية تتيح ممارسة كل مواطن حق المشاركة السياسية الفعالة وتولي المناصب العامة[2].

[1] حليمة بومريز، مرجع سابق.

[2] علي الخليفة الكواري، مرجع سابق، ص 16.

المطلب الثالث: دور آلية المواطنة في المجتمعات المقسمة

نتيجة لما سبق تقديمه في المطالب أعلاه توصلنا إلى أن المواطنة هي من إحدى الآليات الديمقراطية الناجحة فعلا في إحداث التوازن المطلوب في المجتمعات المنقسمة، حيث تعمل على التفريق داخل المجتمع بين المواطنة السياسية التي يخضع لها جميع الأفراد، و المواطنة الثقافية التي تميز الجماعات الموجودة. فالمواطنة الثقافية تقتضي إذن قبول الآخر كعنصر في المجتمع مع إحترام ثقافته[1] وإعتبارها ضمن الثقافة الوطنية الجامعة وإعتبار المواطنة الأولى (المواطنة السياسية) أداة للتعبير عن الثانية وهذا ما يفرض ضرورة إعطاء الحق لكل جماعة في التعبير عن مصالحها الخاصة والمشاركة في إتخاذ القرار فيما يتعلق بالمصالح العامة وهذا يستلزم توزيع المهام السياسية من دون إقصاء لأي طرف.

وبالتالي تبرز فكرة المواطنة كحاجة ضرورية لتجنب الإنزلاق إلى أتون الحروب الأهلية ،خاصة أن النزاعات و الإنقسامات صارت معلما بارزا من معالم النظام الدولي وسببا إضافيا لفوضويته الراهنة.

فالمواطنة هي ولاء لمجتمع الوطني وللدولة الحماية، وعليه فإن الشعب ليس مجموعة الأفراد بقدر ما هو جماعة وطنية من مواطنين متساويين في حقوقهم أمام القانون الذي يجب أن يسود...، وبالتالي فالمواطنة هي الإطار الضامن لحقوق المواطن (المدنية، السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية، الثقافية..) في إطار الدولة المدنية[2].

وعلى هذا الأساس يرى الكثير من الكتاب أن المواطنة من أحسن الحلول لمعالجة أزمة الهوية في المجتمعات غير المتجانسة، وذلك لتحقيق الإستقرار السياسي حيث يرى "سليم مطر" أن علاج العراق الأول هو في إعتماد المواطنة بدل القومية وليس إعتماد المواطنة فقط كشعار أو موقف سياسي بل في إعادة كتابة التاريخ العراقي على أساس الإعتراف الكامل بدور كل فئات العرقية، اللغوية، والدينية، والمذهبية في صنع التاريخ العراقي، أي خلق ثقافة وطنية موحدة وشاملة، تشعر كل فئة مهما كانت لغتها وديانتها ومذهبها بأنها عراقية ومتساوية تماما مع الفئة الغالبة الناطقة بالعربية، ولها

[1] مسعود موسى الربضي، مرجع سابق، ص113.

[2] **عدنان سيد حسين**، في" ضرورات المواطنة،،المجلة العربية للعلوم السياسية لعدد18 (د.ت.ص).

الحق في المشاركة في إدارة الدولة والوطن مثل باقي الفئات. نعم -كما يقول- ثقافة عراقية مشتركة مضادة للثقافات التشرذمية القومية الإنعزالية لكنها أيضا تحترم و تعتني بالتنوع اللغوي والديني والمذهبي[1].

ويذهب الكاتب لطرح الموطنة كخلاص كما يصفها، لأن العراق من البلدان المتمايزة عرقيا ودينيا ومذهبيا حيث يوجد بها العرب، والأكراد، والسريان، واليازيدين، وفئة أقلية أخرى إسمها الفيلية، بالإضافة إلى الشيعة والسنة والنصارى والصابئة[2]، وبالتالي لو تمسك كل طرف بقوميته كالعرب والأكراد سيؤدي هذا لا محالة إلى تمزيق الوطن الواحد، لذا يدعو الكاتب إلى ضرورة الإلتقاء والإلتفاف نحو مواطنة جامعة التي تضم جميع الأطراف وتحميها وهي الوطنية العراقية. فالمواطنة الأداة الأنسب لعلاج الأزمات في المجتمعات المنقسمة دينيا وعرقيا ولغويا..

لأن الإنتماء إلى ثقافة وطنية حسب "باتريك سافيدان" لا يحد من الإختيارات الفردية ولكنه يعطي معنى لهذه الإختيارات، وعليه يصبح شرعيا إثبات تطوير ثقافة وطنية تساهم في تقوية الحرية الفردية. ويرى في نفس الإتجاه "يائل تمير" أن الإنتماء الثقافي يسند للعمل الفردي دلالة إضافية بحيث يمكن أن يعوض هذا الإنتماء في إطار صيرورة مستمرة للإبداع الجماعي بوسيلة تتجدد من خلالها الثقافة بطريقة مستمرة[3].

فليس من الديمقراطية من شيء دون الوعي بالإنتماء السياسي لجماعة ما والتي يسميها "مايكل فالترز" الحق في العضوية إلى طائفة سواء كانت هذه الطائفة إقليمية أم مهنية...، والوعي بالإنتماء ذو مظهرين تكميليين، فوعي المرء بأنه مواطن والذي ظهر حسب قوله إبان الثورة الفرنسية كان مرتبطا قبل كل شيء بالعزم على الخروج من النظام القديم والإستعباد، أما الوعي بالإنتماء إلى طائفة والبعيد عن تعارض مع تحديد السلطة فيمثل بخلاف ذلك تكميلا لها،[4] لأن السلطة المطلقة تستخدم الأفراد والجماعات كوسائل وآلات لا كجماعات تتمتع بالإستقلالية ولها شخصيتها الجماعية.

---

[1] سليم مطر، مرجع سابق، ص ص 248-251.

[2] ، مرجع سابق، ص 251.

[3] باتريك سافيدان، مرجع سابق، ص 64.

[4] ألان تورين، مرجع سابق، ص ص115-116.

ويرى "مسعود موسى" أن الفرد في المجتمعات القرابية لم يتحرر من شبكة العلاقات التقليدية التي تنفي وجوده المستقل بعيدا عن الأطر التي تحددها هذه العلاقات، وتتعامل معه مؤسسات الدولة بالمنطق نفسه، أي بإعتباره عضوا في قبيلة أو عشيرة أو طائفة، ومازالت جدلية العلاقة بين التراع والمواطنة التي تمتاز بها تلك المجتمعات قائمة، فثقافته التقليدية السائدة ومنظومة القيم التي يتعامل بها هي منظومة مبنية على أن أدوار الأفراد التقليدية السائدة ومنظومة القيم التي يتعامل بها هي منظومة مبنية على أساس النوع الإجتماعي والإنتماءات الطبقية و الجهوية والطائفية.

ونتيجة تأثير البنى التقليدية في المجتمع تعمقت التراتبية الإجتماعية وغيبت العدالة السياسية، حيث أن المواطنة تأخذ أبعادها الحقيقية في الفضاء الإجتماعي فحينما تتحقق العدالة يتعمق مفهوم المواطنة والولاء في نفوس وعقول أبناء المجتمع، أما إذا غابت العدالة السياسية وساد الإستبداد السياسي وبرزت مظاهر الإقصاء، والتهميش على أسس عرقية أو دينية أو قومية فان مقولة المواطنة تصبح في جوهرها خداعا لأبناء الوطن والمجتمع، مما جعل مؤسسات الدولة تتحول إلى ممارسة التهميش والتمييز إتجاه المواطنين تحت تأثير تغيير قناعاتهم..وتناست الدولة أن وظيفتها ليس تغيير قناعات وعقائد مواطنيها وإنما حماية أمنهم وتيسير شؤونهم الإدارية والإقتصادية والسياسية[1].

[1] مسعود موسى الربضي، مرجع سابق، ص ص121-122.

المبحث الثالث: الفدرالية كآلية ديمقراطية لإدارة الإنقسامات الإجتماعية.

المطلب الأول: تعريف الفدرالية.

المطلب الثاني: مظاهر الفدرالية.

المطلب الثالث: دواعي تطبيق الفدرالية في الدول المقسمة إجتماعيا.

المبحث الثالث: الفدرالية كآلية لإدارة الإنقسامات الإجتماعية

سنستخدم في هذا المبحث الآلية الأخيرة لهذه الدراسة التي تقدمها لنا الديمقراطية كطريقة لإدارة المجتمعات التعددية وذلك لما توفره لنا هذه الآلية من ضمانات تكفل التعايش بين مختلف قطاعات المجتمع التعددي.لذا سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى تعريف الفدرالية في المطلب الأول ثم الإشارة إلى مظاهرها في المطلب الثاني أما المطلب الثالث فقد خصص إلى دواعي إستعمالها في المجتمعات المتعددة وذلك لتبيان أهمية تطبيقها في هذه المجتمعات.

المطلب الأول: تعريف الفدرالية

الفدرالية هي شكل من أشكال الدول الناجحة التي تسمح للتنوع الإجتماعي في الدول بالتعبير عن خصوصيتها الذاتية لمكوناتها مع الإبقاء على رابطة الوحدة في ظل الإتحاد الفدرالي، لاسيما في عصر العولمة وإفرازاته الثقافية والحضارية.

والفدرالية هي من أهم الوسائل الديمقراطية والحلول العادلة للمجتمعات المتعددة والمتنوعة ثقافيا، ويوجد في الوقت الحالي(24) دولة تطبق النظام الفدرالي وتظم ما يزيد عن(40%) من سكان العالم[1].

أما في معنى الفدرالية فالفدرالية federalism في الأصل كلمة لاتينية "فوديوس" foedus"، ومعناها حسب قاموس "لويس اللاتيني" عصبة أو عقد أو تحالف أو ميثاق أو أكثر، وهذا يعني أن هذه الكلمة تعني نوع من الإتفاق معتمدا على الثقة المتبادلة بين الأطراف أو تعهد موثوق به[2].

ومن الملاحظ أنه لا يوجد تعريف واحد للفدرالية متفق عليه فقد أورد فقهاء القانون الدستوري عددا من التعاريف للفدرالية يتقارب جميعها في المعنى والمضمون وترسم صورة مقبولة

[1] **عبد المنعم أحمد أبو طبيخ**، "توزيع الاختصاصات في الدولة الفدرالية دراسة مقارنة"،(رسالة ماجستير منشورة) الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، د.ت.ن،ص11.

[2] محمد عبد الرقيب نعمان، " {اليمن إلى أين ؟}نحو رؤية معاصرة لبناء اليمن جديد"، مداخلة مقدمة لـــ: المؤتمر الوطني بعنوان الفدرالية وضروراتها لقيام الدولة المدنية في اليمن، (القاهرة: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، 23-24 يناير2012).

لشكل الدولة التي تتصف بجملة من التنوع العرقي والمذهبي والتركيبة السياسية المتعددة الميول و منهم[1]:

"دانيال آلازار" فقد عرفها[2] على أنها "« كل من أشكال الدولة في العلاقات الدولية يجمع بين الحكم الذاتي وتقاسم الحكم، و يتميز بمستويين للحكم على الأقل حكم محلي خاص بالولايات أو الأقاليم وحكم فدرالي جامع لهما».

كما عرفها "وليام ريكر" Riker .H. William "[3] « أنها طريقة لحل مشكلة توسيع الحكومة بغية الوصول إلى تمثيل أفضل».

كما عرفت بأنها «دولة واحدة تتضمن كيانات دستورية متعددة ولكل منها نظامها القانوني الخاص وإستقلالها الذاتي، وتخضع في مجموعها للدستور الفدرالي بإعتباره المنشأ لها والمنظم لثباتها القانوني والسياسي وهي بذلك عبارة عن نظام دستوري و سياسي مركب»".[4]

كما عرفها" كاري دي مالبرغ"[5]« بأنها تبدوا من ناحية كأنها دولة موحدة بينا تبدوا من ناحية أخرى كتجمع دول متحدة أضعف منها بالتأكيد ولكنها تشارك فعليا في إيجاد قوتها وتسهم بإرادتها الخاصة في تكوين إيراداتها».

كما عرفها "جيدور حاج بشير"[6] بأنها «شكل دولة تتصف بجملة من التنوع العرقي أو المذهبي وتركيبتها السياسية متعددة و/أو متعارضة الإتجاهات حسب تكفل هذه الدول بمظاهر هذا التنوع والإتجاهات».

كما عرفها "محمد طه بدوي"[1] بأنها «تعني بمدلولها الواسع ظاهرة تحرك الجماعات الإنسانية المتميزة نحو التجمع بحركة تقدمية تقضي إلى التوفيق بين إتجاهين متناقضين بين الحرص على ذاتيتها

[1] عبد المنعم أحمد أبو طبيخ ،مرجع سابق،ص15.
[2] بشير شايب، مرجع سابق،ص45.
[3] بشير الشايب ، مرجع سابق، ص45.
[4] محمد عبد الرقيب نعمان، مرجع سابق، ص 05 .
[5] عبد المنعم أحمد أبو طبيخ، مرجع سابق،ص15.
[6] حاج بشير جيدور،"الحكم المحلي في الأقاليم والأقليات ذات التنوع الاثني"،(رسالة ماجستير منشورة)،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2010-2011،ص52.

من ناحية وبين شعور بالحاجة إلى تنظيم جماعي يشملها من ناحية أخرى وهذا الإلتقاء بين المتناقضين في ظاهرة الفدرالية يضفي إلى أنظمة (تعاهدية دستورية) تؤلف بين هذين المتناقضين في كيان دستوري جديد».

ويجب التفرقة بين الفدرالية والكونفدرالية التي تعني حلف أو إتفاق بين دول مستقلة إستقلالا تاما وتمارس سيادتها بكل حرية وعادة ما تكون المرحلة الأولى للتعاون بين الدول التي قد تتطور إلى إتحاد فدرالي والمثال الأقرب للإتحاد الكونفدرالي هي المنظمات الدولية والإقليمية مثل الإتحاد الأوروبي.

والدولة الفدرالية تقابلها الدولة الموحدة والتي تعني وجود وحدات إقليمية كالولايات والأقاليم لها سلطة تكتسبها عن طريق السلطة المركزية بواسطة التفويض أي أنها تمارس مهام السلطة المركزية في الإقليم في إطار محدد للمهام، ولا يمكن أن يتطور هذا التفويض إلى إستقلالية سياسية و إدارية إلا في الشكل الفدرالي، وعليه فسلطة الأقاليم في النظام الفدرالي أصيلة ودائمة ومثيلتها في الدول الموحدة إنما هي سلطة مفوضة ودائمة.[2]

[1] مرجع سابق، ص 52.

[2] بشير الشايب ، مرجع سابق، ص45.

المطلب الثاني: مظاهر الفدرالية

تتميز الدولة الفدرالية بثلاثة مظاهر أساسية و هي الوحدة و الإستقلالية و المشاركة، فالوحدة تبرز إلى العالم الخارجي وتتعامل في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى كدولة موحدة ، والإستقلالية في تنظيم الأقاليم وأساليب إدارتها، والمشاركة في تنظيم العلاقة بين الأقاليم و إرتباط المصالح الإقتصادية والسياسية وتقوية الروابط التي تؤول في مجملها إلى وحدة الإرتباط المركزي كدولة[1].

أولا: مظهر الإتحاد

يعتبر الأساس الأول الذي ترتكز عليه الدولة الفدرالية والغاية التي ترمي إليها الولايات أو الدول عندما تأخذ بفكرة الفدرالية لبناء الدولة الجديدة، وتظهر هذه الفكرة بوضوح في كيان النظام الفدرالي ولا سيما في التنظيم القانوني والسياسي في شكل وحدة الشعب والجيش والإقليم والجنسية وفي طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات الأعضاء، وكذلك في السياسة الخارجية للدولة الفدرالية.

وتظهر سمات الإتحاد في الهيئات الدستورية العليا للدولة الفدرالية كما تظهر في بروز الدولة الفدرالية كدولة واحدة على الصعيد الدولي[2]،حيث تتمتع الدولة الفدرالية بالسيادة الخارجية الكاملة، وجزء من السيادة الداخلية وتمارس هذه الأخيرة سلطتان لكل وظيفة من وظائفها (التشريعية ،التنفيذية والقضائية) هاتان السلطتان هما السلطة العامة (الإتحادية) وسلطة الولاية (الأقاليم) .

وللإتحاد الفدرالي دستور يسمى بالدستور الإتحادي يبّين الأسس والركائز التي تقوم عليها الولايات وإختصاصاتها، كما يحدد إختصاصات السلطة الإتحادية .

[1] محمد عبد الرقيب نعمان، مرجع سابق، ص05.
[2] عبد النعم أحمد أبو طبيخ ،مرجع سابق،ص20.

وما يميز هذه الوحدة هو عدم قدرة الولايات على الإنفصال من جانب واحد فهي بالتالي تمنع إحتمال الإنفصال[1].

ومن أحد الضمانات المتفق عليها كذلك في الدولة الفدرالية هي وجود هيئة قضائية عليا تختص بالفصل فيما قد يثار من منازعات بين الوحدات بما يتفق مع تفسير سليم للدستور.

كما أن للدولة الإتحادية سلطتها التشريعية المركزية التي تمثل دولة الإتحاد بأكملها وتقوم بالوظيفة التشريعية في كل المسائل التي تهم الدولة بأسرها، فضلا عن إشتراكها مع المجالس النيابية للولايات بتنظيم بعض المسائل المهمة.

وتقوم الدولة الفدرالية على نظام المجلسين وذلك لتلاؤمه مع طبيعة هذا النظام ، ويطلق على أحد المجلسين إسم المجلس الأعلى ويمثل الولايات الأعضاء ويطلق على الأخر إسم المجلس الأدنى وهو يمثل الشعب في الدولة الفدرالية بأكمله لذلك يتفاوت عدد الأعضاء الذين يمثلون كل ولاية وفقا لعدد سكانها.

وأيضا للدولة الإتحادية سلطة تنفيذية فدرالية يختلف تنظيم السلطة فيها بإختلاف نظم الحكم المطبقة فيها (النظام الرئاسي ،البرلماني ،نظام حكومة الجمعية)[2].

ثانيا: مظهر الإستقلالية

تحظى وحدات الحكم المحلي بإستقلالية كبيرة حيث تتمتع بهيئات دستورية خاصة بها مستقلة في تنظيمها عن الهيئات المركزية بحيث لا تستطيع هذه الأخيرة أن تعينها أو تعزلها مادامت تباشر إختصاصاتها بناءً على هذا الاستقلال المكفول من الدستور مباشرةً، وعلى هذا الأساس يتمتع كل إقليم من الأقاليم الأعضاء بإستقلال دستوري وتنظيم شبه ذاتي[3] .

ويوجد بكل وحدة محلية دستور خاص بها، مما يمنح لكل فئة محلية فرصة التعبير عن نفسها بشكل رسمي وممارسة شعائرها بكل حرية والإعتزاز بثقافتها المحلية، بشرط ألا يتناقض هذا مع قوانين

[1] محمد عبد الرقيب نعمان، مرجع سابق، ص06.
[2] عبد النعم أحمد أبو طبيخ، مرجع سابق، ص ص20-23.
[3] محمد عبد الرقيب نعمان، مرجع سابق،ص06.

الدستور الفدرالي، بالإضافة إلى وجود هيئة تشريعية إقليمية تُعنى بسن القوانين وإصدار التشريعات اللازمة المنظمة للحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية فيها.

أما فيما يخص السلطة التنفيذية فتمارس هي كذلك إختصاصاتها بإستقلالية ودون الخضوع للرقابة والتوجيه من جانب السلطة الفدرالية، وتقوم بوجه عام برسم السياسة العامة في جميع النواحي (السياسية والإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية...الخ) للإقليم بما يتناسب مع رغبات سكان الإقليم وثقافاتهم.

أما السلطة القضائية الإقليمية فتختص بالفصل في المنازعات التي تحدث في حدود الولاية والتي يتم النظر فيها وفقا للقوانين التي ينص عليها دستور الولاية[1].

ثالثا:مظهر المشاركة

يقصد بمبدأ المشاركة بأن تتشارك جميع الوحدات بإعتبارها كيانات دستورية متميزة في تكوين إرادة الدولة الفدرالية مما يترتب عليه أن يحقق الإنسجام والتوافق والإرتباط بين مبدئي الوحدة والإستقلال الذاتي، فضلا عن ذلك فإنها تساعد على تنظيم الدولة الفدرالية وظهورها بمظهر الدولة الموحدة[2]، لذلك يرى الفقيه "جورج سل" بشأن أهمية المشاركة في الدولة الفدرالية إلى أنه لا وجود للدولة الفدرالية إذا لم تشارك الجماعات المكونة لها عن طريق ممثليها في تكوين الهيئات الإتحادية وفي صنع قراراتها إستنادا إلا أن الدستور الفدرالي هو تعبير عن توازن دقيق بين متطلبات المصلحة العامة والمصالح الذاتية للولاية لأن مشاركة الولايات يعتبر تجسيدا لهذا التوازن[3].

[1] عبد النعم أحمد أبو طبيخ، مرجع سابق، ص ص29_32.
[2] محمد عبد الرقيب نعمان، مرجع سابق،ص06.
[3] عبد النعم أحمد أبو طبيخ، مرجع سابق،ص33.

المطلب الثالث: دواعي تطبيق الفدرالية في الدول المقسمة إجتماعيا

تعتبر الفدرالية من الحلول الناجعة تماماً لحل الأزمات التي قد تواجهنا جراء الإنقسام الإجتماعي، حيث تقوم الفدرالية على منح الإستقلالية النسبية للقطاعات لتسير شؤونها، بالإضافة إلى أن الفدرالية تضمن التقسيم والتوزيع الأفضل للثروة، الذي من شأنه أن يقلص من النزاعات المحتملة بين الطوائف الإجتماعية المختلفة مما يؤدي لعدم إستئثار جماعة ما لوحدها على خيرات البلاد أو أن تصبح عرضة للفساد.

فتطبيق الفدرالية في الدول يؤدي إلى تحقيق هدفين يساهمان في التخفيف من حدة الإنقسام الإجتماعي فمن جهة يؤدي إلى عدم وجود مركز واحد يحتكر السلطة والقرار ويسير كافة مؤسسات الدولة، حيث أن للأطراف والمؤسسات الفرعية في المناطق والقطاعات المتنوعة صلاحيات واسعة لا تتوفر لها في النظم التي تتسم بالمركزية خاصة الشديدة.

كما تعطي للفئات المتنافسة وسائل للحفاظ على مصالحها لتحقيق بعض مطالبها عن طريق ولوج مواقع السلطة في المناطق والمحافظات والمستويات المتعددة من الدولة والسلطة.

ومن جهة أخرى فإن تطبيق الفدرالية يتيح للفئات قسطاً أكبر من الحرية والمشاركة في صنع السياسات وإتخاذ القرارات مما يشجع على ظهور قيادات وجماعات متنافسة داخل هذه الفئات و بالتالي هذا من شأنه أن يحد كما يعتقد "سيمور ليبيست" من الإنقسام الوطني، وأن يسهل من ولادة تفاهمات وتكتلات عابرة للفئات الرئيسية المتصارعة[1].

ومن النماذج الرائدة في تطبيق الفدرالية نجد سويسرا التي تقوم على سياسة الإعتراف وتشجيع التنوع الثقافي حيث يقر الدستور السويسري بوجود أربعة لغات رسمية وترك الحرية لكل واحدة من الأقاليم باختيار أيٍّ من هذه اللغات، وبهذه الطريقة فقد وضّح أن التنوع قد تم أخذه بجدية في الدولة، فسويسرا ليست تقبل واقعها التعددي فقط بل تحث على التنوع الثقافي الموجود فيها.

[1] رغيد الصلح، مرجع سابق، ص 56.

فهي دولة تعددية مركبة القوميات يقوم النظام الفدرالي فيها بإعطاء الأقاليم كافة السلطات[1] لإدارة شؤونهم المحلية لذلك يرى "أرنت لبيهارت" أن الفدرالية تقوم على منح الإستقلال الذاتي للعناصر المكونة للدولة وهي أهم سمة من سماتها ولذلك يمكن إعتبار النظرية الفدرالية نمط محدود وخاص من النظرية التوافقية وعليه يمكن إستعمالها كطريقة توافقية عندما يكون المجتمع التعددي مجتمعا فدراليا أي تتطابق فيه الإنقسامات الإقطاعية مع الإنقسامات الإقليمية، وبالتالي حسبه أن الفدرالية تشكل طريقة جذابة جداً لتطبيق فكرة الإستقلال الإقطاعي.[2]

وبالتالي فإعتماد نظام الحكم الفدرالي يكفل الحلول لكل المشاكل و الأزمات الإقتصادية والسياسية والثقافية.. ويحقق مبدأ الولاء الوطني والإنتماء، والإنطلاق من الجزء إلى الكل في نطاق متكامل كما يفسح المجال للإتحاد الإختياري بشروط متكافئة قائمة على التكامل الإقتصادي بين الأقاليم وهو الأمثل لحل الكثير من المشاكل والقضايا العالقة كما يمنع حدوث ما يهدد كيان الدولة من جراء المنازعات التي قد تنشب بين المكونات المختلفة في الدولة وبالتالي فإن هذه الآلية تعمل على الجمع بين عاطفة الإتحاد والإستقلال معا فهي من ناحية تحقق عاطفة الإتحاد بالحفاظ على وحدة الدولة بأسرها بالنسبة لمظاهر السيادة الخارجية والمسائل العامة في المجال الداخلي ومن ناحية أخرى يحقق عاطفة الإستقلال الذاتي الداخلي لجميع الأقاليم[3].

وبالفعل تبقى الفدرالية خطوة متقدمة نحو حسم النزاعات التي تنشأ من الإنقسامات الإجتماعية، وإحترام حقوق الإنسان، ولذلك تعتبر الفدرالية كآلية ديمقراطية فعالة لأنها توفر ضمانات قانونية تمنع نشوء سلطة مركزية[4]، قد تؤدي إلى إستغلال سياسي للإنقسام الإجتماعي لتحقيق مكاسب شخصية.

[1] رشا إبراهيم، مرجع سابق، ص ص80-81.
[2] أرنت لبيهارت، مرجع سابق، ص75.
[3] محمد عبد الرقيب نعمان، مرجع سابق،ص08.
[4] سمية بلعيد، مرجع سابق،ص171.

خلاصة الفصل الثاني

لقد قمنا في هذا الفصل بإستعراض الآليات التي قدمتها لنا الديمقراطية لإدارة المجتمعات المركبة وذلك بتركيزنا على ثلاثة منها والتي تعتبر بإعتقادنا أنها من أهم الآليات التي قدمتها الديمقراطية وأكثرها نجاحا وتطبيقا.

وعليه فإن هذا الفصل ربما هو فصل نظري لآليات الديمقراطية المطبقة في مختلف دول العالم، حيث قدمنا تعاريف لكل من الديمقراطية التوافقية، والمواطنة والفدرالية وبعض أركان ومظاهر ومقومات الآليات مع أهمية تطبيقها واقعيا وذلك كان مرفوقا في بعض الأحيان بأمثلة لنماذج الناجحة للدول كالنمسا وسويسرا ولبنان.. التي أثبتت الآليات فيها فعاليتها لإدارة هذا المجتمع و القدرة على تفهم كافة الإختلافات الموجودة فيه. وتوصلنا إلى:

- أن الديمقراطية تقدم حلول فريدة للمشاكل التي قد تواجه أي مجتمع لم تستطع أي أنظمة أخرى تقديمها أو حتى القدرة على تطبيقها.
- إن الديمقراطية التوافقية كفكرة ظهرت بعد التجربة وليس نتيجة تنظيرات وهو ما يبرهن على جدارتها لقيادة المجتمعات خاصة المنقسمة منها.
- إن المواطنة الديمقراطية هي آلية فاعلة جدا لتجاوز الإنقسام من خلال جعل الهويات الثقافية جزء من الهوية الوطنية الجامعة ونقل الولاء من الجماعة أو الطائفة إلى الوطن.
- الفدرالية تعتبر آلية تنظيمية فعالة تسمح لتقاسم العادل للثروة والسلطة و بالتالي منع أسباب الإختلاف المحتملة بين الجماعات.

الفصل الثالث

الديمقراطية التوافقية

في

الجمهورية اللبنانية

الفصل الثالث: الديمقراطية التوافقية في الجمهورية اللبنانية.

المبحث الأول: لبنان الواقع السياسي والإجتماعي.

المبحث الثاني: واقع تطبيق الديمقراطية التوافقية في لبنان.

المبحث الثالث: تقييم الديمقراطية التوافقية في لبنان.

مقدمة الفصل الثالث

انطلاقا من حقيقة أن النماذج هي الأداة الأفضل لفهم أي موضوع بإعتبار أنها تقدم دلائل واقعية وملموسة حول الظاهرة محل الدراسة نتمكن من خلالها من سهولة تقيمها جاء الفصل الثالث لمناقشة إحدى الآليات الديمقراطية لإدارة المجتمعات المنقسمة وذلك من خلال دراسة الأنموذج اللبناني الذي يعتبر كأحد النماذج المطبقة لآلية الديمقراطية التوافقية لإدارة التركيبة الطائفية لمجتمعه المميز بها.

وقد تم إختيارنا للبنان لأنه يعد من أبرز النماذج الديمقراطية التوافقية في العالم خارج القارة الأوربية، وذلك بإعتباره البلد الوحيد الذي يطبق هذا النظام السياسي في الوطن العربي والشرق الأوسط حيث إستمر في ذلك لعدة عقود من دون أن ينهار على الرغم مما تتخلله من حروب ونزاعات وتعطيل للحكومة لفترات طويلة ولمرات عديدة.

و جاءت دراستنا لهذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث أساسية حيث يعطي المبحث الأول نضرة موجزة عن الجمهورية اللبنانية من خلال إعطاء لمحة عن موقعها الجغرافي ونظامها السياسي بالإضافة إلى واقعها الإجتماعي المقسم طائفيا.

أما المبحث الثاني فيدرس أهم العوامل التي ساعدت على تطبيق الديمقراطية التوافقية في لبنان وخصائص الأنموذج فيه للوقوف على حقيقة مساهمة هذه الآلية في المجتمع.

أما المبحث الثالث فسيتم فيه تقييم هذا الأنموذج وذلك بعرض أهم الإيجابيات والسلبيات التي كانت سببا في بعض الإنتقادات تطبيق هذه الآلية.

المبحث الأول: لبنان الواقع السياسي والإجتماعي.

المطلب الأول: لمحة عن الجمهورية اللبنانية.

المطلب الثاني: واقع الإنقسام الطائفي اللبناني.

المبحث الأول: لبنان الواقع السياسي والإجتماعي

يقدم لنا النموذج اللبناني فرصة لإلقاء نظرة واقعية على حقيقة تطبيق الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المركبة وذلك لما يعيشه لبنان من إنقسامات إجتماعية حادة جعلت من الديمقراطية التوافقية الحل الوحيد لمشاكله، لذا وفر لنا هذا المبحث لمحة تعريفية عن الجمهورية اللبنانية من خلال التطرق لنشأته وموقعه الجغرافي ونظامه السياسي وذلك في المطلب الأول أما المطلب الثاني فقد خصص لواقع الإنقسام الإجتماعي في لبنان من خلال قراءة للتركيبة الإجتماعية الموجودة فيه.

المطلب الأول: لمحة عن الجمهورية اللبنانية

الجمهورية اللبنانية هي إحدى الدول العربية الواقعة في الشرق الأوسط في جنوب غرب القارة الأسيوية[1]، تقع بين خطي عرض (23°) إلى(53°) شمالا و (35°) إلى (31°)شرقا، يحدها من الشمال والشرق سوريا، ومن الجنوب فلسطين ،أما غربا فهي تطل على البحر الأبيض المتوسط.

تبلغ مساحتها لبنان حوالي (10,400 كلم²) [2]، ويبلغ عدد سكانه بتقدير الأمم المتحدة لعام (2008) نحو (4 ,099, 000) نسمة، ويقدر عدد اللبنانيين المغتربين والمنحدرين من أصل لبناني في العالم بحوالي (8, 624, 000) نسمة، وفقا لإحصاء سنة (2001)، والذي ينتمي أكثرهم للديانة النصرانية، أي ما يعادل ضعف السكان الموجودين في البلاد.

عاصمة لبنان بيروت، ولغته الرسمية هي العربية، إلا أن معظم اللبنانيين يتكلمون أكثر من لغة منها الفرنسية والانجليزية، كما تستعمل اللغة الأرمينية بكثرة بين اللبنانيين من أصل أرمني، ومازالت اللغة السريانية واللاتينية مستعملة في الطقوس الدينية النصرانية[3].

---

[1] وكيبيديا الموسوعة الحرة، الجمهورية اللبنانية، 2014/09/11 سا 10:44 .http://wikipedia.org/wiki

[2] **خالد مزابية**، "الطائفية السياسية و أثرها على الاستقرار دراسة حالة لبنان"،(مذكرة ماجستير منشورة)،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013، ص 20.

[3] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، مرجع سابق.

يعتمد الإقتصاد اللبناني على قطاع الخدمات نظرا لإفتقار البلاد للثروات الطبيعية وموارد الطاقة، وعملته الرسمية هي الليرة اللبنانية[1].

ويعتبر لبنان دولة حديثة العهد بالمشرق العربي حيث أنشئ وفقا لإتفاقية "سايكس بيكو" بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية سنة (1916م). وأُعلن إنشاؤه بإسم دولة لبنان الكبير سنة(1920م)، ثم بإسم الجمهورية اللبنانية في (23 ماي 1926م)، وقد بقيت الجمهورية في عهد الحماية الفرنسية حتى نيل الإستقلال سنة (1943م)، وإنضمت إلى الأمم المتحدة في (24 أكتوبر 1945م).

والنظام السياسي في لبنان هو نظام ديمقراطي جمهوري برلماني يقوم على أساس طائفي حيث نصت المادة (95) من الدستور اللبناني على ما يلي:«بصورة مؤقتة والتماس للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة بتنشيط الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بالمصلحة العامة» . وإستنادا لهذا النص الذي وضع بصورة مؤقتة إلا انه أصبح دائما وأساسا و ثابتا في النظام السياسي اللبناني[2] .

وقد واجه لبنان منذ نشأته حالة من عدم الإستقرار السياسي، وذلك بحكم موقعه الجغرافي وطبيعته الإجتماعية التي جعلت منه محط أطماع أطراف دولية، ودائم التأثر بالأوضاع الإقليمية، حيث إنه يقع مابين سوريا والكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة، الأقوى منه عسكريا التي يحاول كل منهما فرض سيطرته على المنطقة وعليه، خاصة بإعتباره يمثل خط التماس بينهما، بالإضافة إلى كون لبنان دولة صغيرة الحجم تفتقر لمقومات الدولة الحديثة.

[1] خالد مزابية، مرجع سابق، ص 20.

[2] **عبد الوهاب الكيالي**، موسوعة السياسية ج5، ط2، (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990).ص ص408-420 .

المطلب الثاني: واقع الإنقسام الطائفي اللبناني

لبنان مجتمع تعددي ذو عدد كبير من الفئات الدينية القائمة بذاتها[1] حيث ينتمي(40٪)من السكان البالغين (22) سنة إلى النصرانية وهو البلد الوحيد في الوطن العربي الذي يتولى رئاسته النصارى بحكم عرف دستوري.

ويتوزع الشعب اللبناني على (18) طائفة معترف بها، حيث يعتبر الشعب اللبناني الحالي مزيجا من الشعوب المختلفة التي أتت للبنان وإستقرت فيه عبر العصور فالكثير من اللبنانيين ذو جذور فينيقية ورومانية وتركية وفارسية ولبعضهم جذور أوربية من عهد الصليبيين وفترة الإنتداب الفرنسي ففي تلك الحقبة إستقرت في لبنان أقلية لا يستهان بها منهم، بالإضافة إلى وجود عرب من أصل سوري ومصري في لبنان يعمل معظمهم في قطاع البناء والخدمات[2]، وهذا التعدد في الأعراق أدى إلى وجود تعدد وتنوع في اللغات الموجودة به.

بالإضافة إلى التقسيم العرقي الموجود في لبنان يوجد تقسيم مذهبي لهذه الطوائف ومن أهم هذه الطوائف هي:

أولا: الطائفة الدُرزية

الدروز هي فئة منشقة عن الشيعة أنشأت في عهد الحاكم بأمر الله الفاطمي (985 - 1021)، سمو بهذا الإسم نسبة إلى مؤسس هذا المذهب وأول من دعى إليه "محمد بن إسماعيل الدرزي"، ويعتبر الدروز أنفسهم بأنهم مسلمون موحدون وتقوم رؤيتهم الدينية على تقديس العقل وإعتباره محور المعرفة ويؤمنون بتناسخ الأرواح، ويمنعون أتباعهم بالتصريح عن معتقداتهم الحقيقية كما أنهم لا يقيمون فرائض الإسلام كالصلاة والحج، ويتقاسم النفوذ في الطائفة الدرزية عائلتان هما آل جمبلاط وآل أرسلان.

[1] أرنت ليبهارت، مرجع سابق، ص 225.

[2] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، مرجع سابق.

ثانيا: طائفة الموارنة

هي طائفة مسيحية شرقية تابعة لكنيسة روما الكاثوليكية منذ القرن (18م)، أسسها راهب سوري يدعى"مارون" في القرن (5م) ومنه سميت بالموارنة، وقد عرفوا بالتمرد ولقبو "بالمردة" وسكنوا بجبال لبنان وقد تولتهم السلطات الفرنسية بالرعايا منذ الأحداث الطائفية التي وقعت بين لبنانيين وبالضبط بين الموارنة والدروز سنة 1960، و أمسكوا بالحكم منذ ذلك الوقت[1]، حيث أصبح لبنان وطن إمتيازات المروونية حيث تحتفظ هذه الطائفة برئاسة الجمهورية وقيادة الجيش، مديرية المخابرات ومديرية الأمن العام، و حاكمية البنك المركزي، ورئاسة مجلس القضاء...الخ، الأمر الذي أشعر باقي الطوائف خاصة الإسلامية منها بالغبن الفادح وهذا ما كان أساس الحرب الأهلية سنة 1987م[2]، خاصة إذا علمنا أن هناك تغيير ديموغرافي في لبنان، حيث تناقص نسبة المسيحيين بشكل عام مقارنة مع المسلمين الذين أصبحوا يشكلون الأغلبية.

ثالثا: الطائفة السنية

السنة هو مصطلح سياسي ديني له معاني عديدة أهمها أنها تعني ما أخذ عن النبي "محمد" "صلى الله عليه وسلم"، من فعل وقول وتقرير، وكانت بداية تواجد السنة في لبنان بعد الفتح الإسلامي في بلاد الشام، ويتواجد زعماء السياسيين للسنة في السلطة التنفيذية، إلا أن هذا لم يتم إستغلاله في سبيل تحسين وضع أهل السنة، ويرجع سبب هذا حسب الدكتورة "قاطرجي" إلى خوفهم من أن يتهموا بالتعصب إلى طائفتهم، وهذا ما جعل مصالح المسلمين تنتهك من المسيحيين بشكل عام، والموارنة بشكل خاص، حيث أصبحوا يتعرضون للظلم من خلال تآمر باقي الطوائف عليهم لإضعافهم وقتل زعمائهم وقادتهم وعلماؤهم أشهرهم الشيخ صبحي الذي أغتيل سنة (1986م)، والمفتي حسن خالد سنة (1989م)، ورئيس وزراء رياض الصلح سنة (1951م)، ورئيس رشيد كارامي سنة(1987م)، وآخرهم رفيق الحريري سنة(2005م).

[1] خالد مزابية، مرجع سابق، ص 62.

[2] عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 420.

رابعا: الطائفة الشيعية

وهم الطائفة التي تتخذ "علي" "رضي الله" عنه إماما وأهل بيته أولياء ويرون بأفضليتهم على جميع الخلق بعد الرسول "صل الله عليه وسلم"، وينتمي شيعة لبنان إلى الشيعة الإثنا عشرية، وقد دخل الشيعة إلى لبنان بعد الفتح الأموي الإسلامي، حيث إستقدم الخليفة الأول للأمويين معاوية ابن أبي سفيان، بعض مواطني الفرس المعروفة بإيران حاليا ليسكنوا بعض السواحل اللبنانية وقد تولى زعامة الشيعة في لبنان العالم الشيعي موسى الصدر وهو إيراني الأصل وصل إلى لبنان بدعم من الشاه الإيراني سنة (1959)، وبدعم من الرئيس اللبناني فؤاد شهاب (الماروني) الذي منحه الجنسية اللبنانية، مع أن إعطاء الجنسية للأجانب مسلمين في ذلك الوقت أمر في غاية الخطورة والحساسية في ظل التوتر بين المسلمين والنصارى في لبنان ما طرح تساؤلات أهمها دور الموارنة في دعم الإنقسام وتحريض النعرات الطائفية بين المسلمين السنة والشيعة[1].

[1] خالد مزابية، مرجع سابق، ص ص27-28.

المبحث الثاني: واقع تطبيق الديمقراطية التوافقية في لبنان.

المطلب الأول: العوامل المساعدة في قيام الديمقراطية التوافقية في لبنان.

المطلب الثاني: خصائص الديمقراطية التوافقية في لبنان.

المبحث الثاني: واقع تطبيق الديمقراطية التوافقية في لبنان

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى تطبيق النموذج التوافقي في لبنان وذلك بالبحث في العوامل التي ساعدت على قيامه وساهمت في إستمراره، بالإضافة إلى البحث في خصائص الديمقراطية التوافقية في لبنان، ويساعد البحث في هذه العناصر على إدراك دور الديمقراطية التوافقية في إحداث التوازن المطلوب بين أعضاء المركب الطائفي اللبناني.

المطلب الأول: العوامل المساعدة في قيام الديمقراطية التوافقية في لبنان

مما لاشك فيه أن طريق الديمقراطية التوافقية في لبنان اليوم محفوفة بالمخاطر ولا سيما بفضل وجود نقص الوعي في إستيعاب مراميها الحقيقية وإدراك أهميتها كمرحلة مؤقتة على طريق بناء الوحدة الوطنية السليمة، والتي يُعتبر النظر إليها كنقطة البداية الآمنة لهذه الجماعات من أهمِ شروطها، كي تنطلق منها وتتجمع وتوحِد جهودها لدعم مسيرة المجتمع نحو النمو والتقدم[1].

وتقوم الديمقراطية في لبنان على مجموعة من الخصائص التي ساهمت في تحقيق الإستقرار الوطني ومن أهم هذه الخصائص نذكر منها:

أولا: حجم الدولة

يعتبر حجم الدولة في نظر الديمقراطيين التوافقيين ملائما إلى أبعد حد مع متطلبات قيام النظام الديمقراطي التوافقي فمن بين الدول التي إعتمدها "لبيهارت"في دراسته نجد: ماليزيا، لبنان، هولندا...، و يحتل لبنان مرتبة البلد الأصغر من حيث المساحة وحتى من حيث عدد السكان. هذه الخاصية جعلت لبنان يعتمد في سياسته الخارجية بما ينصح به الديمقراطيون التوافقيون وهو الإلتزام بالحياد، حيث تبنت النخبة اللبنانية الحاكمة سياسة عربية عنوانها: "مع العرب إذا تفاهموا وعلى الحياد إذا إختلفوا"، وساعدت هذه السياسة على الإستقرار الداخلي لمدة عقد من الزمن على الأقل.

[1] هناء صوفي عبد الحي، مرجع سابق، ص134.

ثانيا: موازين القوى

بالرغم من أن الفئات الطائفية كالسنة والشيعة والموارنة هي أكثر حضورا في الحياة العامة من بين الفئات ثمانية (18) عشرة الموجودة المكونة للنسيج اللبناني، إلا أن الفئات الأخرى ليست معدومة التأثير على الواقع السياسي فهناك فئات لعبت بسبب قدرتها الإقتصادية أو تماسكها أو إنضباطها أو فعالية أحزابها دورا مهما وإستراتيجيا يفوق حجمها العددي[1]، إلا أن هذا التأثير يختلف مع إختلاف الظروف والمتغيرات التي يمر بها المجتمع، برغم من هذا فإن ذلك لا ينفي وجود ترابية في ميزان القوى بحيث تقف على رأس الهرم السياسي اللبناني فئات الثلاثة كما أشرنا أعلاه.

مع ذلك فان إمتلاك كل فئة لقدر من القوى لسياسية يؤدي إلى حسم التوترات الناجمة عن إختلاف المصالح ومن ثم يوفر فرص أفضل للنجاح الديمقراطية التوافقية في لبنان.

ثالثا: التباينات الواضحة

إن المجتمع اللبناني لا يتصف بالتعددية على أصعدة كثيرة فحسب ولكنه يتصف أيضا بالتطابق بين أوجه التعددية هذه، وبنمو هذه الظاهرة فهناك تطابق بين الإنقسامات ذات الطابع المهني والإنقسامات ذات الطابع الطائفي فنجد أن بعض الطوائف تُمثل في المهن معينة بنسبة أكبر من الطوائف الأخرى وهذا الأمر واضح في القطاع الخاص أكثر من وظائف قطاع الدولة [2] مثل سيطرة السنة على قدر كبير من العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية.[3]

وفي ظل هذه المعطيات إشتدت النزعة إلى تكوين أحزاب تمثل الطوائف اللبنانية وبالتالي أصبحت الأحزاب تعكس بدقة واقع التعددية في المجتمع اللبناني لذلك هناك من يعتبرها ظاهرة سلبية، بل على العكس فهي تمكن الأحزاب من بلورة الحاجات والرغبات الشعبية وتنظيمها والتأليف بينها والعمل من أجل الوصول إلى تفاهم وقواسم مشتركة بين الطوائف لتحقيق التوافق والإستقرار[4].

[1] رغيد الصلح، مرجع سابق، ص ص34 -37.
[2] مرجع سابق، ص 37.
[3] خالد مزابية، مرجع سابق، ص 27.
[4] رغيد الصلح، مرجع سابق، ص 39.

المطلب الثاني: خصائص الديمقراطية التوافقية في لبنان

تتميز الديمقراطية التوافقية في لبنان بجملة من الخصائص التي يمكن إيجازها في:

أولا: الإئتلاف الكبير

يعتبر الديمقراطيون التوافقيون أن النمط الذي أقره الزعماء اللبنانيون والذي تكرس مع الزمن بعد الإستقلال في توزيع الرئاسات الثلاثة على الطوائف اللبنانية الرئيسية هو تعبير عن فكرة الإئتلاف الكبير[1] حيث تم تقديم رئاسة الجمهورية للموارنة ورئاسة الحكومة للسنة ورئاسة مجلس النواب للشيعة ونيابة رئاسة الحكومة ومجلس النواب للأرثوذكس وذلك مع مراعاة الحجم العددي للطوائف المختلفة، بالإضافة إلى أن الحكومة كانت تشكل بنفس التركيبة النسبية مع إمكانية إجراء مداولات سرية[2].

ثانيا: الإستقلال الفئوي

تتمتع الفئات الدينية اللبنانية بمقدار واسع من الإستقلالية وحرية التصرف في شؤونها الخاصة التي أباحها لها الدستور والقوانين وتشمل هذه الإستقلالية مجالات واسعة كالأحوال الشخصية، التعليم[3]، ويعتبر هذا الإستقلال سمة من سمات النظام اللبناني حيث يكتب "ليونارد بايندر" "إنه كان من صميم الدستور، حيث أن النظام لن يتدخل في مجال العلاقات الإجتماعية الداخلية للطائفة"، حيث لكل طائفة مدارسها ومنظماتها علاوة على ذلك تختلف قوانين الأحوال الشخصية المتعلقة بأمور (الزواج والطلاق والإرث)، بين طائفة وأخرى، وتقوم بها محاكم طائفية منفصلة[4].

[1] مرجع سابق، ص 41.
[2] أرنت ليبهارت، مرجع سابق، ص226.
[3] رغيد الصلح، مرجع سابق، ص 43.
[4] أرنت ليبهارت، مرجع سابق، ص ص227-228.

ثالثا: الفيتو المتبادل

للفيتو المتبادل أهمية خاصة في بلورة فكرة الميثاق الوطني اللبناني فهذه الفكرة قامت إنطلاقا من رفض القوميين اللبنانيين وأكثرهم من النصارى لفكرة الوحدة السورية، ورفض القوميين العرب اللبنانيين وأكثرهم من المسلمين لفكرة الحماية الأجنبية، وفي عام (1943)، تم التفاهم على الأخذ بهاتين الفكريين، و لم يقتصر الفيتو المتبادل على القضايا المتعلقة بالهوية الوطنية والسياسات الخارجية فحسب، وإنما إتسع لكي يشمل كافة القضايا[1].

وبالتالي أصبح الفيتو المتبادل أصلا أساسيا من أصول النظام السياسي[2]، وان كان غير مدون إلا أن هذه التجربة تعرضت لنكبة كبيرة بسبب الحرب الأهلية اللبنانية عام (1975م)، نتيجة صراع داخلي بين النصارى من جهة والفلسطينيين والمسلمين واليساريين من جهة أخرى، وتطور النزاع بأشكال مختلفة خلال خمسة عشر (15) سنة منها، واجتياح الإسرائيلي للبنان بالإتفاق مع الموارنة عام (1982م)، ومحاصرة بيروت والتي أدت إلى خروج القوات الفلسطينية والسورية وفرض الإسرائيليون إتفاقا مع لبنان رفضه مجلس النواب ما أدى إلى إندلاع إنتفاضة عام 1984م، التي أعادت السوريون إلى لبنان بعد العديد من المعارك الداخلية بين الحلفاء مثل حركة أمل والحزب التقدمي الإشتراكي ومسلحي المخيمات الفلسطينية. وانتهت الحرب بإتفاق الطائف الذي كرس توزيع الطائفي للحكم، وقلص من صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني[3]، وجاء فيها التمييز بين المواضيع "الأساسية" الذي تتخذ فيها القرارات في إجتماعات مجلس الوزراء بأكثرية الثلثين، وبين المواضيع العادية التي تتخذ فيها القرارات بأكثرية الحضور، ويسمح هذا التمييز للفريق الوزاري الذي يمثل ثلث أعضاء المجلس الوزاري والذي لا يوافق على مشاريع القرارات الرئيسية في القضايا الأساسية أن يطبق الفيتو فيمنع صدور القرار حتى وان وافقت عليه الأكثرية[4].

[1] رغيد الصلح، مرجع سابق، ص 43.
[2] أرنت ليبهارت، مرجع سابق، ص228.
[3] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، المرجع السابق.
[4] رغيد الصلح، مرجع سابق، ص47.

وبالتالي ساهمت الديمقراطية التوافقية إلى حد كبير في ضمان الإستقرار السياسي وتخفيف حدة التوترات وهذا الذي تجسد بالفعل في الدستور اللبناني الذي أقر أن « لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك».

المبحث الثالث: تقييم أنموذج الديمقراطية التوافقية.

المطلب الأول: سلبيات نظام التوافقي

المطلب الثاني: إيجابيات النظام التوافقي

المبحث الثالث: تقييم أنموذج الديمقراطية التوافقية

سنحاول في هذا المبحث العمل على تقييم الأنموذج المطبق في لبنان وذلك برصد أهم السلبيات التي رافقت تطبيقه والتي إستخدمها البعض لإنتقاد الديمقراطية التوافقية، بالإضافة إلى التطرق لأهم الإيجابيات التي تساهم في تحقيقها هذه الآلية.

المطلب الأول: سلبيات النظام التوافقي.

إتخذ تزايد الإهتمام بالديمقراطية التوافقية طابعا مزدوجا فمن جهة يسعى المقتنعون بصوابها كتنميط وأنموذج صالح للحكومات في المجتمعات التعددية إلى تطويرها والإرتقاء بها. ومن جهة أخرى تعددت الإنتقادات الموجهة إليها، وإن كان من الصعب مراجعة كل هذه الإنتقادات لإتساعها إلا أنه يمكننا عرض البعض منها[1]:

- يطرح نقاد الديمقراطية التوافقية تساؤلات حول علاقتها بالديمقراطية حيث يرون أن الديمقراطية التوافقية هي ليست على درجة كافية من الديمقراطية لأنها لا تتمتع بالقدرة الكافية على تحقيق حكومة مستقرة وفعالة، وذلك إذا ما إعتبر المرء أن وجود معارضة قوية مكونا جوهريا من مكونات الديمقراطية فإن للديمقراطية التوافقية حد أقل من الديمقراطية حيث أن حكومة الإئتلاف الواسع التي تدعو إلى تطبيقها تستلزم إما معارضة صغيرة وضعيفة أو غياب أي معارضة رسمية[2].
- إن فكرة تسليم النخبة الدور الحاسم وتفويضها قيادة البلاد مثل ما هو الحال في النظام التوافقي اللبناني هو خطأ قيمي يتنافى مع مبادئ الرئيسية من مبادئ الديمقراطية كالمساواة والمشاركة والشفافية وتغليب المصالح العامة على المصالح الفئوية كما أنه لا توجد ضمانات حقيقية في أن لا تتحول النخبة الحاكمة في الإطار الائتلافي من نخبة منفتحة تعددية إلى نخبة

[1] رغيد الصلح، مرع سابق، ص 51.
[2] أرنت ليبهارت، مرجع سابق، ص 79.

موحدة مغلقة التي تطبع النخب في الأنظمة المطلقة، بالإضافة إلى تنافي تسليم بدور النخبة مع مبدأ التنافس[1] المميّز للأنظمة الديمقراطية.

- كما أصبحت الديمقراطية التوافقية تشجع الفئوية حيث أصبح لبنان بلادا طائفيا بإمتياز، حيث قامت الديمقراطية التوافقية في لبنان على تأكيد الهوة بين الجماعات المختلفة وتشجيع جميع الطوائف على تنظيم نفسها للإستفادة من منافع البلاد عن طريق صيغة "المحاصصة" التي تطرحها الديمقراطية التوافقية.
- بالإضافة إلى أن التوظيف في المناصب العمومية أصبح على أساس طائفي وليس على أساس الخيرة والكفاءة والجدارة.

وبالتالي أصبحت الديمقراطية التي تعني حكم الشعب تحولت في لبنان إلى "حكم المذاهب" لأن النظام الحكم فيها بات أشبه "بكونفدرالية مذهبية" تملك فيها كل مجموعة وزراء وممثلين لمذاهبهم داخل مجلس الحكومة إمكانية شل عمل هذا المجلس طبقا لما يمثل عادةً حق الفيتو في أي كونفدرالية تجمع بين دول مستقلة في الأساس[2].

[1] رغيد الصلح، مرجع سابق، ص 56.

[2] هناء صوفي عبد الحي، مرجع السابق، ص135.

المطلب الثاني: إيجابيات النظام التوافقي

إن فكرة الديمقراطية التوافقية بشكلها المعروض عبر خصائصها سابقة الذكر تعتبر أسلوب يختص بالمجتمعات المتنوعة والمنقسمة إجتماعيا وذلك كحل وأسلوب للحيلولة دون تحول هذه الإنقسامات إلى نزاعات عنيفة ودموية قد تتطور إلى حروب أهلية وذلك بوضع أساس للتعايش عبر تقاسم السلطة[1].

كما لن يكون من الديمقراطية في شيء إن تم إستبعاد القطاعات المختلفة بصورة دائمة من المشاركة في الحكم، لذلك تعتبر الديمقراطية التوافقية أفضل أنواع الديمقراطية التي يمكن توقع تحققها بصورة فعلية، كما تجدر الإشارة إلى أن الإئتلاف الواسع لا ينفي إمكانية قيام معارضة نفيا كليا. حيث يمكن قيام معارضة ما يحدث في ظل ولاية الحزب الأكثر المتفق عليها[2].

وبالتالي فإن الواقع يمكّن للمرء من أن يحاجّ بصورة مقنعة أكثر بأن الديمقراطية ولا سيما في شكلها التوافقي، بانية للأمة أكثر من الأنظمة الغير الديمقراطية، وعلى الرغم من أن الديمقراطية التوافقية تميل على المدى القصير إلى تعزيز الطابع التعددي، فقد يكون من شأن تطاول مدة الحكم التوافقي الناجح أن يمكنه من حل بعض الخلافات الكبرى بين الفئات، وأن يعمل تاليا على نزع الطابع السياسي عن التباينات الفتوية بحيث تصبح الجماعات كلها عبارة عن جماعة واحدة وبالتالي فهي لا تحتاج إلى تمثيل، كما أن تطاول مدة الحكم قد يخلق ما يكفي من الثقة المتبادلة على مستوى النخب والجماهير بحيث يصبح نافلا مع الوقت، وبالرجوع للديمقراطية التوافقية في لبنان فقد كان الأنموذج على وجه الإجمال مرضيا حسب "أرنت لبيهارت"، وموطن الضعف الأساسي يكمن في المأسسة الغير المرنة للمبادئ التوافقية حيث التعيينات في المناصب كانت بحسب التعداد السكاني لكل فئة إلا أن العامل الديموغرافي يتغير مع الزمن، وبالتالي فالإشكاليات التي إرتبطت بالممارسة الديمقراطية في لبنان في الحقيقة ليست نابعة من طبيعة

[1] ياسين سعد محمد البكري، مرجع سابق، ص 77.

[2] أرنت لبيهارت، مرجع سابق، ص 80.

الديمقراطية التوافقية وإنما هي نابعة من سوء ممارستها وإستغلالها من طرف قادة الطوائف لتحقيق المكاسب السياسية.

خلاصة الفصل الثالث

حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم أنموذج واقعي عن تطبيق الديمقراطية التوافقية كأحد الآليات الديمقراطية لإدارة المجتمعات المركبة وذلك لكي لا يبقى بحثنا مجرد كلام نظري تنقصه الحجج التجريبية.

لذلك كان تناولنا لهذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث أساسية جاء في المبحث الأول التعريف بالجمهورية اللبنانية ثم قراءة لتركيبة الإجتماعية فيه.

أما في المبحث الثاني فقد جاء فيه البحث في العوامل التي ساهمت في تبني وإنجاح هذا الأنموذج كصغر حجم الدولة و توازن القوى فيها والتباينات الواضحة، بالإضافة إلى قيامنا بالبحث في خصائص الديمقراطية التوافقية فيه.

أما البحث الثالث فقد جاء كعملية تقييمه للأنموذج المذكور وذلك من خلال طرح في مطلبين السلبيات وأهم الإيجابيات في هذا الأنموذج.

وقد توصلنا من خلال ما تقدم إلى النتائج التالية:

- يعيش لبنان إنقسامات إجتماعية حادة والتي تلعب الإنقسامات الطائفية فيها الدور الأبرز.
- قد عرف لبنان الديمقراطية التوافقية وطبقها منذ نشأته الأولى حيث أصبحت الممارسة التوافقية تشكل عرفا من أعرافه وتقليدا تعمل به جميع النخب.
- هناك عوامل ساعدت على إنجاح النظام التوافقي اللبناني وإستمراره كصغر حجم الدولة وتوازن القوى بين الطوائف فيه.
- إن إعتماد لبنان على الأركان التوافقية ساهم في ضمان إستقراره كإعتماده على الإئتلاف الواسع الذي سمح لجميع الطوائف بالمشاركة في تكوين الإرادة العامة وذلك من خلال تمثيلها تمثيلا نسبيا بحسب الحجم العددي لكل طائفة.

الخاتمة

تناولت الدراسة مسألة الديمقراطية والإنقسامات الإجتماعية والتي كانت إشكاليتها تتمحور حول إمكانية الديمقراطية من معالجة الأزمات الناجمة عن الإنقسام الإجتماعي وذلك بالبحث عن الآليات الديمقراطية الكفيلة لإدارة هذا النوع من المجتمعات المتميزة، وهذا من خلال فصول الدراسة الثلاث.

حيث كان التركيز في الفصل الأول كونه الإطار المفاهيمي على مفهوم الديمقراطية بإعتبارها مفتاح الموضوع، وذلك بإعطاء نظرة موجزة حول تاريخ للديمقراطية وأهم الركائز التي تقوم عليها في المجتمعات المنقسمة. كما تم تقديم مجموعة من التعاريف للإنقسامات الإجتماعية وأهم تصنيفاتها وأهم الأسباب المؤدية لها بالإضافة إلى تطرقنا لمسألة الدولة القومية وهي الفكرة التي أثبتت عدم قدرتها على مسايرة الإختلافات أو إدارة الإنقسامات الموجودة في المجتمع بإعتبار أن القومية تقوم على فرض أنوذج واحد لصالح ثقافة معينة.

ثم بعد ذلك كان التركيز منصب على طرح الآليات التي تقدمها لنا الديمقراطية كحل الأمثل لإدارة الإنقسام في المجتمع والتي إخترنا منها الديمقراطية التوافقية وآلية المواطنة والفدرالية التي وضعنا لها مجموعة من التعاريف وأهم الأركان والمقومات التي تقوم عليها هذه الآليات مع طرح نتائج تطبيقها واقعيًا.

ولأن موضوع الدراسة يقوم على الآليات الديمقراطية لإدارة الإنقسامات الإجتماعية، إرتأينا إلى تقديم أنموذج لإحدى هذه الآليات المطبقة على أرض الواقع، وقد تم اختيار أنموذج لبنان المُطبِق لآلية الديمقراطية التوافقية لما يتوافره هذا الأنموذج من حقائق تمكننا من إدراك لأهمية هذه الآلية في المجتمعات اللامتجانسة، وذلك بعرض لمحة عن الجمهورية اللبنانية ثم الواقع التعددي للدولة ثم العوامل المساعدة على قيام الديمقراطية التوافقية وخصائص هذه الأخيرة المطبقة فيها، ثم تم تقيم هذا الأنموذج بعرض أهم السلبيات والإيجابيات الموجودة فيه.

وقد سمحت لنا هذه الدراسة بإختبار صحة الفرضيات التي تم وضعها في البداية ومنها توصلنا إلى النتائج التالية:

- هناك مجموعة من الركائز التي تعتمد الديمقراطية عليها خاصة إذا كانت أمام مجتمع ذو سمة تعددية كالمساواة التي تسمح لجميع الأطراف بالمشاركة في صنع القرار والحرية التي تمنح الحق للجميع في التعبير والإنتماء بالإضافة إلى التعددية السياسية و الثقافة الديمقراطية التي يجب أن يتشبع بها المواطن لتحقيق مجتمع ديمقراطي وذلك بتفعيل جميع مؤسسات التنشئة الإجتماعية إضافة إلى ضرورة وجود نخبة سياسية واعية ومسؤولة قادرة على تبني شعار الديمقراطية وتعمل على تطبيقه واقعيا.

- كما تعتبر الديمقراطية أحد أنجع الحلول لمعالجة المشاكل التي قد تواجه الدول جراء التنوع الثقافي الموجود فيها وذلك بطرحها العديد من الآليات التي يؤدي تطبيقها بالطريقة الصحيحة لمنع أسباب الإختلاف.

- تعتبر الديمقراطية التوافقية من إحدى الآليات الديمقراطية الضامنة للإستقرار السياسي لإدارة المجتمعات المقسمة وذلك بما توفره هذه الآلية من أركان تساهم في الوصول الطوائف المختلفة المكونة للمجتمع التعددي لحلول توافقية تؤدي إلى الإحساس بالرضى كـــــــــــركن الإئتلاف الواسع الذي يقوم على تمثيل القطاعات المختلفة وذلك بالإعتماد على النسبية في التمثيل مع منح الجميع حق الفيتو المتبادل لمنع إصدار قرارات تضر الجماعات الأخرى وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار ركن اللإستقلال الإقطاعي.

- تقوم آلية المواطنة على خلق ثقافة جامعة توحد جميع القطاعات، كما تعمل على توجيه الولاء للوطن مع إحترام في نفس الوقت الإختلاف الطبيعي بين الجماعات وإعتبار ثقافاتهم جزء من الثقافة الوطنية الكلية.

- كما تستطيع الفدرالية من تقوية رابطة الوحدة لدى الجماعات المختلفة وذلك بإعطاء لكل جماعة قدرا من الإستقلالية التي تمكنها من تنظيم شؤونها بما يتوافق مع معتقداتها وتقاليدها وثقافتها في إطار إقليمها، خاصة إذا ترافق هذا الإنقسام الإقطاعي مع الإنقسام الإقليمي

بالإضافة إلى العمل على تحقيق التكامل الإقتصادي بينهم وبالتالي تسهم الفدرالية في التقسيم العادل للثروة و السلطة ما يؤدي إلى تحقيق الإستقرار السياسي.

- تعتبر الديمقراطية التوافقية في لبنان هي الطريقة الوحيدة لإدارة الإنقسامات الطائفية الموجودة به وذلك أن مقومات لبنان كدولة مثل حجمه، التنوع العرقي والديني والمذهبي الموجود به، و الإنعزال الطائفي،كل هذا جعلها أرضية مناسبة لتحقيق التوافق لضمان العيش المشترك وجعل الديمقراطية التوافقية الصيغة الديمقراطية الأنسب لها.

وبالتالي فإن كل الشواهد النظرية والدلائل الواقعية تشير إلى أن الديمقراطية بمختلف آلياتها تعتبر الطريقة السليمة لإدارة الإنقسامات ومواجهة الأزمات التي قد يسببه التنوع، وجعل التنوع في المجتمع عاملا مساعدا في الدفع بعجلة التنمية وذلك من خلال جعل المجتمع تعددي مجتمع قائم على التوازن بين مكوناته.

قائمة المراجع

أولا القواميس

1- **الكيالي عبد الوهاب**، موسوعة السياسية ج2، لبنان: دار الهدى للنشر والتوزيع، د.ت.ن.

2- **الكيالي عبد الوهاب**، موسوعة السياسية ج5، ط2، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

ثانيا الكتب

3- أبو بوزيد زيد موسى، **الديمقراطية بين الوهم والحقيقة**، الأردن: دار نهضة الجنان للنشر، 2006.

4-أبو العينين محمود، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا**، ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2008.

5-الاحمري محمد، **الديمقراطية الجذور وإشكالية التطبيق**، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

6- بوشعير سعيد، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ج2**، ط8، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2007.

7- برع محمد خالد، **حقوق الأقليات وحمايتها في ظل أحكام القانون الدولي**، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2012.

8- دال روبرت، **عن الديمقراطية**، تر:أحمد أمين الجمل، مصر:الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000.

9-دليو فضيل وآخرون، **إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية**، الجزائر:منشورات جامعة منتوري قسنطينة ،2001.

10- وهبان أحمد، **الصراعات العرقية واستقرار العالم**، مصر: دار الجامعية، 2003-2004.

11- حجازي محمد محمد، **الجغرافيا السياسية**، د.ب.ن:د.د.ن، 1996-1997.

12- ليبهارت أرنت **الديمقراطية التوافقية في** "مجتمع متعدد"، تر:حسني زينه، لبنان: معهد الدراسات الإستراتجية، 2006.

13-مطر سليم، **جدل الهويات**، العراق: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003.

14-سافيدان باتريك، **الدولة والتعدد الثقافي، تر**: المصطفى حسوني، المغرب: دار توبقال للنشر، 2011.

15- سرحال أحمد **القانون الدستوري والنظم السياسية**، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

16-عاشور مهدي محمد، **التعددية الإثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية**، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.

17-فهمي درويش محمد، **مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد**، مصر: دار النهضة العربية، 2010.

18-فوكوياما فرنسيس، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، تر: حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.

19- صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**، العراق:دار الحكمة، 1999.

20-شرقاوي سعاد، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة: د.د.ن، 2008.

21- تورين آلان، **ما الديمقراطية؟**، تر: عبود كاسوحة، سوريا: وزارة الثقافة، 2000.

22- خضر صالح سامية، **المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة**، مصر: د.د.ن، 2005.

23- الخطيب أحمد، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، الأردن: دار الثقافة،2011.

ثالثا المجلات

24- صوفي عبد الحي هناء، "الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية الحالة اللبنانية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد12، 2006،ص .134

25- **الصلح رغيد**، "الديمقراطية في إطارها العالمي واللبناني"، دراسة مقدمة لمشروع برنامج للأمم المتحدة الإنمائيundp في مجلس النواب اللبناني، الملف السادس عشر16، كانون الثاني 2007، ص.23

26- موسى الربضي مسعود، "أثر العولمة في المواطنة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2013.

27- محمد شطب العيدان المجمعي، "النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية"مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد الرابع، د.ت.ص.

28- محفوظ محمود،"الأقليات وقضايا الديمقراطية في العالم العربي رؤية جديدة: مجلة الديمقراطية المصرية، د.ع، 15 شباط 2007.

29- سعد محمد البكري ياسين، "إشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد: 27، 2009.

30- **سيد حسين عدنان**، في" ضرورات المواطنة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد18، د.ت.ص.

خامسا المؤتمرات والملتقيات

31- مالكي أحمد، "الإسلاميون والثورات العربية"، ورقة مقدمة في ملتقى حول الإسلاميون وإدارة التوافق السياسي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات"11-12 سبتمبر 2012.

32- محمد عبد الرقيب نعمان، "{اليمن إلى أين؟}نحو رؤية معاصرة لبناء اليمن جديد"، مداخلة مقدمة لـــ: المؤتمر الوطني بعنوان: الفدرالية وضروراتها لقيام الدولة المدنية في اليمن، القاهرة: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، 23-24 يناير2012.

33- علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، ورقة معدة للاجتماع السنوي العاشر10، مشروع دراسات الديمقراطية انجلترا.

alkawari@hotmail.com

رابعا الرسائل الجامعية

34-أبو طبيخ أحمد عبد المنعم، "توزيع الاختصاصات في الدولة الفدرالية دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، د.ت.ن.

35- **آكلي يوسف محمد**، "آليات الديمقراطية الغربية في ميزان الإسلام"، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة قسنطينة، 2003-2004.

36- الأعور محمد بشير،" الانقسامات الاجتماعية والتنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في شرق إفريقيا 1990-2009"، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، 2010.

37- **بودبوز غاني**، "إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة منها دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني"، مذكرة ماجيستر منشورة، جامعة الجزائر، 2004-2005.

38- **بومريز حليمة**، "الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد إسقاط على التجربة الجزائرية"، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.

39- بلعيد سمية، "معضلة الجماعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على المسار الديمقراطي فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً"، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.

40- **جيدور حاج بشير**، "الحكم المحلي في الأقاليم والأقليات ذات التنوع الإثني"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010-2011.

41- **دحماني نبيل**، "الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر"، مذكرة ماجستير منشورة،جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص.16.

42- مزابية خالد، "الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار دراسة حالة لبنان"، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013، ص 20.

43- **الشايب بشير**، "مستقبل الدولة الفدرالية في إفريقيا في ظل الصراع الأقليات نيجريا نموذجاً"، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010-2011، ص 37.

سادسا المواقع الالكترونية:

44- إبراهيم رشا، "معضلة الجماعات الإثنية في الوطن العربي المفهوم وأبعاد المشكلة".

www.aljless.com/6s7198236-3007.html

45- بدر عبد الله،" الديمقراطية مفهومها والموقف منها"، 2010/05/20، سا 11:35.

http://majles.alukah.net

46- بن حسين سليمة، "الخصوصية الإثنية في الدول لأفريقية"، 2014/05/18 ، سا 00:00.

http://bchaib.net/mas/index?option=com

47-ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "الديمقراطية التوافقية": 2014/05/01 سا 09:00.

http://ar.wikipedia.org/wiki

48- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "الجمهورية اللبنانية"، 2014/09/11 سا 10:44.

http://wikipedia.org/wiki

48- الزاملي ماجد أحم، "الديمقراطية التوافقية في مجتمعات متعددة الأعراق والطوائف"، 2014/05/16، سا 10:10. http://w.w.w.iraqicp.com/index.php

49- حمزاوي عمر، "نقطة بداية.. هامش الديمقراطية التعددية وقبول الرأي الأخر"، 2014/05/01، سا 18:48.

http://w.w.wshorouknews.com/columns/view.aspx?date

50- لطفي وفاء، "التعددية المجتمعية"، جامعة 6 أكتوبر القاهرة، ص 22-27.

www.asharqalarabi.org.uk/markaz/t-02052012.doc

51- مالكي أحمد، مستقبل الديمقراطية في الغرب، 2014/05/16، 09.55.

http://w.w.w.aljaredah.com/paper.php?sourc

52- مبيض نويل، ألف باء الديمقراطية أسس وركائز الديمقراطية، 2014/05/01، سا 10:00

سيف -53http://pabes.infinit.net/moubayed/chap21.html

الدولة عصمت، "الطريق إلى الديمقراطية أو سيادة القانون في الوطن العربي"، 2014/05/01، سا 09:50.

http://saifadawla-teleaa.info

54- عبد المجيد وحيد، الانتخابات الأروبية والتحولات الديمقراطية المعاصرة "ديمقراطية تعددية لبرالية":2014/05/01، سا 19:20.

http://dijital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial

55- شابة محمد، الحوار المتمدن، الديمقراطية حقيقة المفهوم وعلاقته بمؤسسات التنشئة الاجتماعية،

http://4hathalyoum.net/iraqnews.php?a

فهرس المحتويات

مقدمة	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للديمقراطية والإنقسامات الإجتماعية	09
البحث الأول: مفهـــوم الديمقراطية	11
المطلب الأول: تأريخ الديمقراطية	12
المطلب الثاني: تعريف الديمقراطية	15
المطلب الثالث: المرتكزات الديمقراطية في المجتمعات المتعددة	18
المبحث الثاني: مفهوم الإنقسامات الإجتماعية	23
المطلب الأول: تعريف الإنقسامات الإجتماعية	24
المطلب الثاني: تصنيف الإنقسامات الإجتماعية	26
المطلب الثالث: الأسباب المؤدية لبروز الإنقسامات الإجتماعية	30
المبحث الثالث: الديمقراطية والإنقسامات الإجتماعية.. حتمية زوال الدولة القومية "من الدولة القومية إلى أقوامية الدولة"	33
المطلب الأول: تحول الدولة القومية	34
المطلب الثاني: واقع الإنقسامات الإجتماعية والتنوع الثقافي	37
الفصل الثاني: الديمقراطية كآلية لإدارة الإنقسامات الإجتماعية	40
البحث الأول: الديمقراطية التوافقية كآلية لإدارة الإنقسامات الإجتماعية	42
المطلب الأول: تعريف الديمقراطية التوافقية	43
المطلب الثاني: أركان الديمقراطية التوافقية	47
المطلب الثالث: العوامل المساعدة لقيام الديمقراطية التوافقية	51
المبحث الثاني: المواطنة كآلية ديمقراطية لإدارة لإنقسامات الإجتماعية	54
المطلب الأول: تعريف المواطنة	55
المطلب الثاني: مقومات المواطنة الديمقراطية	57
المطلب الثالث: دور آلية المواطنة في المجتمعات المنقسمة	59
المبحث الثالث: الفدرالية كآلية ديمقراطية لإدارة الإنقسامات الإجتماعية	62
المطلب الأول: تعريف الفدرالية	63
المطلب الثاني: مظاهر الفدرالية	66
المطلب الثالث: دواعي تطبيق الفدرالية في الدول المقسمة إجتماعيا	69

الفصل الثالث: الديمقراطية التوافقية في الجمهورية اللبنانية	72
المبحث الأول: لبنان الواقع السياسي والإجتماعي	75
المطلب الأول: لمحة عن الجمهورية اللبنانية	76
المطلب الثاني: واقع الإنقسام الطائفي اللبناني	78
المبحث الثاني: واقع تطبيق الديمقراطية التوافقية في لبنان	81
المطلب الأول: العوامل المساعدة في قيام الديمقراطية التوافقية في لبنان	82
المطلب الثاني: خصائص الديمقراطية التوافقية في لبنان	84
المبحث الثالث: تقييم الديمقراطية التوافقية في لبنان	87
المطلب الأول: سلبيات النظام التوافقي	88
المطلب الثاني: إيجابيات النظام التوافقي	90
الخـــــــاتمـــة	92
قائمة المراجع	95
الفهرس	100